تطبيقات في ضوء المنهج الإحصائي اللساني: الجمل نموذجا

*محمد إسماعيل عمايرة**

ملخص

توازن هذه الدراسة بين صورة درس الجمل التي لها محل من الإعراب كما وردت في كتب التراث النحوي، وصورة هذا الدرس كما وردت في عينة من الشعر العربي القديم، فكم تتوافق الصورة أو تختلف بين المادة النظرية التي قعدها النحاة العرب، والواقع الاستعمالي لهذه القواعد؟

– وهل اتسعت المسافة بين صور القواعد والواقع التطبيقي؟

– كيف نرتب قواعد درس الجمل التي لها محل من الإعراب ترتيبا تنازليا الأهم فالمهم؟

– وما القواعد التي يشيع استعمالها؟ وما القواعد التي يندر استعمالها؟

وهمّ هذه الدراسة أن تعيد تنظيم ما قاله النحاة في صورة وصفية تقوم على تفكيك قواعد هذا الباب.

وقد اقتصرت المادة الإحصائية على الجمل التي في محل نصب وذلك حتى لا تتسع الدراسة، وكانت المادة الإحصائية من نصوص الشعر العربي في عصور الاحتجاج (150ق. هـ – 150هـ)، واشتملت على نحو 5000 آلاف بيت شعري.

الكلمات الدالة: الجمل التي لها محل من الإعراب، المنهج الإحصائي.

المقدمة

جاء هذا البحث ليكمل ما بدأه، بعض الباحثين، ألا وهو نخل القواعد النحوية والصرفية للوقوف على ماله قيمة تطبيقية في الاستعمال الوظيفي لهذه القواعد، وإعادة ترتيبها ترتيباً إحصائياً، أو حاسوبياً لمعرفة مدى ترددها في الاستعمال النصي، وتخليص الفكر النحوي مما داخله من مبالغات المنطق والفلسفة والتفكير النظري المجرد، فهو بحاجة إلى العمل الدؤوب والزيادة في موضوعاته التي يجب العمل عليها.

وقد سارت هذه الدراسات على منهج واحد متقارب في كيفية التنفيذ، وهو المنهج الوصفي الإحصائي. وقد رأيت أن أختار للتطبيق عليه بابا مهما من أبواب النحو، ألا وهو باب الجمل التي لها محل من الإعراب. ومن دوافع اختيار هذا الموضوع أني لم أجد من طبق هذا المنهج بصورته الواسعة على هذا الدرس، غير أنه تجدر الإشارة إلى دراسات أخرى لم تسر على هذا المنهج لباحثين تناولوا درس الجمل التي لها محل من الإعراب، إلا أنها تبتعد عن أهداف هذه الدراسة في تناول هذا الموضوع وأذكر منها:

– إعراب النص دراسة في إعراب الجمل التي لها محل من الإعراب: د. حسني عبد الجليل يوسف، دار الآفاق العربية – القاهرة، وفيه تناول الباحث الجمل التي لها محل من الإعراب من ناحية التعريف.

– إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، 1972، ومما لوحظ أن هذه الدراسة القيمة لم تتجاوز التوصيف التراثي للجمل إلى الجانب الوظيفي الإحصائي.

– الجمل العربية تأليفها وأقسامها: د. فاضل السامرائي، بغداد1988، ويعالج الباحث في هذه الدراسة أقسام الجملة العربية بشقيها المعرب وغير المعرب. وهي دراسة تأصيلية مقتضبة.

والمرجو من دراستي هذه أن تفيد من الدراسات السابقة، لتأخذ منها بسبب، وتتميز عنها بأسباب . ولا نكاد نعدم فقرة في كتب الإعراب إلا وفيها جمل في محل رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، فقد تكون في محل رفع مبتدأ أو خبرٍ، أو فاعل، وقد تكون في محل نصب مفعول به، أو حالٍ، أو مستثنى، أو خبرٍ لكان، وربما تكون في محل جر بالإضافة، أو في محل جزمٍ لفعل أو لجواب كجواب الشرط أو الطلب.

كثيرة هي المسائل المطروحة في درس الجمل التي لها محل من الإعراب، ولعل من أدقها أن النحاة كانوا يقدمون التراكيب في نظرة كلية قبل أن يبدؤوا بتحليلها، ولذا فإن كثيراً

* الأكاديمية الملكية، مأدبا، الأردن. تاريخ استلام البحث 2015/1/6 وتاريخ قبوله 2015/2/8.

©2015 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

من القواعد لم يأت على صورة قاعدية تنصب صباً صريحاً على القاعدة، وإنما يشار إليها في شكل مثال يترك للقارئ أن يستنتج منه القاعدة. أما عن الجهد المبذول في الباب الأول من هذا البحث فيتمثل في:

أولاً: الوقوف على جهود علماء التراث النحوي المبذولة في توصيف قواعد الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي موجودة تحت كل باب.

ثانياً: إن الخطوة الأهم في الجهد المبذول في هذا الباب هي إعادة صياغة ما قاله النحاة معتمدين فيه المثال في صورة قاعدة، وصوغ القاعدة في هيئة تراكيب تصف ما يطبق عليها من أمثلة، فلا يُنكَر ما قام به النحاة من تقعيد اللغة، وما نزال نعيش على جهودهم في معرفة خبايا العربية، إلا أن ترتيب هذه القواعد ترتيباً تنازلياً يضعنا أمام صورة ترددها وشيوعها في اللغة وبذا فإن علينا الآتي:

– أن نبدأ بالأكثر شيوعاً في التناول، حتى يكون المادة الأولى التي تقدم للمبتدئ من بين عشرات القواعد من كل باب. وأن نستبدل تلك الأقيسة والتعليلات المليئة بالتنظير بما هو عملي، مما تعكسه نصوص الواقع الاستعمالي للغة، متى يكون متيسراً، وهذا فيه خطوات تساعد في تيسير الدرس النحوي. ونقف على الخط البياني لمواقع القواعد في استعمالها، لمعرفة هل صورة ما كانت عليه في كتب النحاة من مادة تنظيرية، ينطبق على المادة التطبيقية في عينة من نصوص الاستعمال القديمة.

وحتى لا يتسع الموضوع فقد أرجأت الدراسة الوصفية الإحصائية للجمل التي لها محل من الإعراب: رفعاً وجراً وجزما، إلى بحث آخر، خارج إطار هذه الدراسة. ولما كانت المنصوبات هي الأكثر تنوعاً وعدداً فقد رأيت أن أقوم بالجانب التطبيقي الوظيفي عليها، لأحصي عدد مرات تردد كل قاعدة، وفي هذا ما يفيد في مجال تيسير النحو، وفيه ما يمكّن من معرفة القواعد التي لها أولوية فالتي تليها، في سلم تنازلي يهذِّب قواعد هذا الباب وييسر أمر دراستها وتدريسها، وعلى هذا فإن هذه الدراسة تُعنى بالتأصيل والتنظير على النحو الذي شغل بال القدماء كما تعنى بالجانب التطبيقي العملي الذي يرجى أن يحقق نفعاً في معرفة مدى شيوع هذه القواعد في واقع الاستعمال اللغوي.

وقد سارت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الإحصائي الذي من أهم خصائصه أن يُحَيد الباحث، فيترك الفرصة لكي تتحدث الأرقام عن الحقائق، وقد ثبتت أهمية هذا المنهج وتعززت في البحث اللغوي في الدراسات اللغوية المعاصرة. أما البرنامج الحاسوبي الذي سارت عليه الدراسة فهو "إكسل" (Execel)، والجداول التي عمل الإحصاء عليها لم ترفق في هذا البحث لمحدودية عدد صفحاته.

وقد طُبق الإحصاء على عينة شعرية حصرت في عصر الاحتجاج (150 ق. هـ– 150هـ)، حوت خمسة آلاف بيت شعري لأكثر من خمسة وعشرين شاعراً، وأحسب أنها عينة كافية يمكن من خلالها معرفة القواعد مرتبة من الأكثر شيوعاً إلى الأقل وفق ورودها في هذه العينة. ويمكن لباحث آخر أن يكمل الشوط بأن يطبق على عينة حديثة نثرية كانت أم شعرية.

وقد أفدت من مجموعة من المصادر والمراجع، منها: الكتاب لسبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السراج، والجمل في النحو للزجاجي، واللمع في العربية لابن جني للسيوطي وغيرها.

التمهيد

اجتهد الباحثون وعلماء اللغة منذ زمن الفلاسفة اليونان، على إيجاد تعريف لمفهوم الجملة وتحديد المصطلح، على الرغم من اختلاف مناهجهم والخلفيات الثقافية التي ينطلقون منها، فقدموا عشرات التعريفات والمفاهيم، فعرفت الجملة على سبيل المثال من الجهة المنطقية، والنحوية، والنفسية، والفلسفية.

أما سيبويه فلم يعرّف (الجملة) ولا وردت في كتابه بوصفها مصطلحا مستقلا، ولكنها وردت لديه بمعناها اللغوي، وذلك بذكره مصطلح الكلام الذي يحمل معنى واسعاً، ودلالات مختلفة، كالحديث، أو النثر، أو اللغة.

وفي القرن الرابع، استطاع ابن جني أن يستنبط تعريفا محدداً للكلام بمعنى الجملة، فالكلام عنده هو الجمل المستقلة بنفسها التي تغني عن غيرها. فيقول: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل" (ابن جني، الخصائص، ص170/1)، فالجملة عند سيبويه تنتهي بإمكان بالسكوت عليها أو إمكان انقطاع الكلام بعدها، فهو يقول: "ألا ترى أنك لو قلت: فيها (عبد الله) حَسُن السكوت، وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك:(هذا عبد الله") (سيبويه، ص 88/2)، وهذا يعني أن (فيها عبد الله) و(هذا عبد الله) جملتان تامتان، لا نحتاج إلى شيء نُفيضه. بينما (هذا) وحده ليس جملة، و(كان عبد الله) ليست جملة لأن الكلام لم يستغن بهما.

ولعل أول من استخدم الجملة مصطلحا المبرد، قال: "إنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب" (المبرد، ص8/1). وقد استَخدم مصطلح الجملة المفيدة تلميذه ابن السراج فقال: "والجمل

المفيدة على ضربين، إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر" (ابن السراج، 1985، ص70/1).

الفصل الأول الجمل الواقعة في محل نصب

الجملة الواقعة مفعولاً به: أشار ابن هشام إلى هذا النوع من الجمل التي تأتي في محل نصب مفعول به وقد عدها مفعولاً به في "باب الحكاية بالقول أو مرادفه". وأما الحكاية بالقول فنحو: "قَالُوَاْ أَنُؤْمِنُ كمَا آمَنَ السّفَهَآءُ "(سورة البقرة، الآية 13، ابن هشام، المغني، ص 412/2–413).

وأما مرادف القول فنحو: "فَدَعَا رَبَّهُ إني مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ" (سورة القمر، الآية 10) بكسر همزة (إني) ونحو: "يُوصِيكمُ اللهُ فِي أوْلَادِكم للذّكَرِ مِثْلُ حَظّ الأنْثَيين"، إذ جملة "للذكر مثل حظ الأنثيين" في محل نصب مفعول به ليوصي، ونحو: "وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ" (سورة المنافقون، الآية 1)،

وقد تكون الجملة في محل نصب مفعولين لفعل من أفعال القلوب (باب ظن وأعلم) نحو قوله تعالى: "ولَتَعْلَمنّ أيُّنا أشدّ عذاباً" (ابن هشام، المغني، ص412/2–413)، وقد تكون الجملة في محل نصب ثلاثة مفاعيل نحو (ابن هشام، المغني، ص548/2):

رجلان من مكةَ أَخْبَرانا

إنا رأينا رجلاً عُريانا

فالضمير (نا) في أخبرانا في محل نصب مفعول به أول، وإن ومعموليها سدت مسد مفعولي (أخبر).

وقد تأتي الجملة منصوبة بنزع الخافض في جملة مصدّرة بفعل مشتق من الفعل (نظر)، نحو قال تعالى: " انظُر كَيْف فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ " (سورة الإسراء، الآية 21). قال أبو حيان: "وكيف في موضع نصب بعد حذف حرف الجرّ، لأن (نظر) يُتعدّى به" (أبو حيان، البحر المحيط، ص 21/6). ذهب السمين الحلبي كذلك إلى أن جملة (كيف) نَصْبٌ، قال: "وهي معلّقة لـ (انظر) بمعنى: فكّر أو بمعنى أبْصِر.

وقد جاءت الجملة مفعولاً به للفعل (رأى)، قال تعالى: "أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ" (سورة الأنعام، الآية 75/4، انظر أبا حيان، البحر المحيط، ص75/4، والعكبري، 1961، ص 87/2). ومنه: قوله تعالى: "قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ" (سورة النمل، الآية 27)، إذ جملة (أصدقت...) في محل نصب مفعول به منصوب بنزع الخافض" وأصلها (انظر إلى) (انظر أبا حيان، ص70/7).

قال السمين الحلبي: "الجملة الاستفهاميّة في محل نصب بـ (ننظر) لأنها مُعلّقة لها" (الحلبي، ص 606/8، وانظر لمزيد من الأمثلة على ذلك، عضيمة، 2004، ص468/9). ومن ذلك أن تكون الجملة الواقعة مفعولاً به للفعل (استفتى)، كما في الآية: " فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَا "(سورة الصافات، الآية 11. انظر عضيمة، 2204، ص 454/9)، فالظاهر أن هذه الجملة المقترنة بالهمزة في محل مفعول مقيد بالجار، والفعل معلق لأن الاستفتاء طريق العلم كالسؤال، فجاز تعليقه.

وقد تأتي الجملة منصوبة بنزع الخافض في جملة مصدّرة بمشتق من الفعل (سأل)، نحو قوله تعالى: "يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ" (سورة القيامة، الآية 6) إذ الجملة الاستفهامية (أيان يوم القيامة) في محل نصب مفعول به بنزع الخافض، والأصل: (يَسْألون عن وقت يوم القيامة) فحذف حرف الجرّ (عن) ونُصب المحل. قال الأستاذ عضيمة في الجملة الاستفهامية في الآية السابقة: "والجملة منصوبة بنزع الخافض" (عضمية، 2004، ص 468/9). ومن ذلك قوله تعالى: "يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ" (سورة القيامة، الآية 6)، ومن ذلك قوله تعالى: "سَلْهُم أَيُّهُم بِذَلِكَ زَعِيمٌ" (سورة القلم، الآية 40)، أي (سَلْهُم عن) والجملة (أيهم بذلك زعيم) في محل نصب المفعول الثاني للفعل (سَلْ) (انظر أبا حيان، البحر المحيط، ص 315/7، وأبا حيان، النهر الماد، ص 14/8). وقد تأتي الجملة منصوبة بنزع الخافض للفعل (شَعَر) نحو: " وَمَا يَشْعُرُونَ أَيّانَ يُبْعَثُونَ" (سورة النمل، الآية 65)، قال أبو حيان جملة (أيّان يبعثون): "إنها في موضع نصب به" أي بالفعل (يشعرون) (أبو حيان، البحر المحيط، 92/7). وهذا ما ذهب إليه السمين الحلبي، قال في جملة (أيان يُبعثون): "فهي مع ما بعدها في محل نصب بإسقاط الباء، أي:ما يشعرون بكذا"(انظر الحلبي، ص8/ 634). وقد تأتي الجملة منصوبة بنزع الخافض للفعل (درى)، ومنه قوله تعالى: "وَمَا أَدْرَاكَ ما يَوْمُ الدِّينِ"(سورة الانفطار، الآية 17). قال أبو حيان: "والجملة في موضع نصب بـ (أدراك) معلقة، وأصل (درى) أن يعدّى بالباء، وقد تحذف على قلّة، فإذا دخلت همزة تعدّى إلى واحد بنفسه، وإلى الآخر بحرف الجرّ، فقوله "ما الحاقة" بعد أدراك في موضع نصب بعد إسقاط حرف الجر" (أبو حيان، البحر المحيط، ص320/8–321، 432/8). وعلى هذا فإن جملة "ما يوم الدين" سدت مسدّ المفعول الثاني للفعل أدرى، وكذلك جملة "ما الحاقة"، ومن هذا القبيل: "وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ "(سورة المدّثر، الآية 27).

قال الرضي: "الجملة بعد الفعل المعلّق في موضع النصب، وهي إمّا في موضع مفعول يُنصب بنزع الخافض، وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك... أو في موضع مفعول تعدى إليه بنفسه" (سورة المدّثر، الآية 27). وإلى هذا الرأي ذهب د. فخر الدين قباوة. قال: وكثيرا ما تكون الجملة بعد أداة التعليق سادة

مسدّ المفعولين... الثاني والثالث، نحو قوله تعالى: "وما أدراك ما يوم الدين" (انظر الرضي: شرح الكافية، القسم الثاني، المجلد الثاني، وانظر قباوة، 1972، ص194–195).

وجاءت الجملة مفعولاً بنزع الخافض للفعل (علم) كما في قوله تعالى: " ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى "(سورة الكهف، الآية 12)، ومنه قوله تعالى: "وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى" (سورة طه، الآية 71، وانظر ابن هشام، المغني، ص2/ 412–413). وقد جاءت الجملة مفعولاً به بنزع الخافض مع الفعل (بَلا) كما في قوله تعالى: "لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلا "(سورة هود، الآية7)، قال ابن هشام: "إنما جاز فعل البلوى لما في الاختيار من معنى العلم" (ابن هشام، المغني، ص544).

الجملة الواقعة في محل نصب على الاستثناء

وهي التي تستثنى بـ (إلا) ومحلها النصب، ولا تكون إلا في استثناء منقطع، لأن الجملة لا تكون جزءا من مفرد، فتستثنى منه؛ ومن شواهد الجملة نحو قوله عز وجل: " فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ "(سورة الغاشية، الآية 21). وذلك إذا جعلت (مَن) مبتدأ، خبره جملة (يعذبه الله) (انظر أبا حيان، البحر المحيط، ص465/8). والمعنى: غير أن الله يعذب من تولى وكفر. فالجملة الكبرى وهي (يعذبه الله)، في محل نصب على الاستثناء، والمعنى: غير أن الله يعذب من تولى وكفر، أو: لكن من تولى وكفر يعذبه الله. والتقدير: لست عليهم بمسيطر إلا تعذيبُ الله مَن تولى وكفر.

وأن تقع الجملة مستثنى أمر فيه خلاف (انظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ص20/2). فالجمهور لم يذكر هذه الجملة في عداد ما له محل من الإعراب (انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص555/2– 556/2). وذكرها بعض متأخري النحاة. بوصفها في محل نصب على الاستثناء.

يقول ابن يعيش: "وقد تقع الجملة موقع هذه الأشياء (أي المبتدأ والخبر) بعد (إلا) كما تقع موقعها في غير الاستثناء" (ابن يعيش، شرح المفصل، ص93/2). نحو: "ما زيد إلا أبوه منطلق"، فأبوه منطلق جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأول الذي هو (زيد). ويضيف ابن يعيش مؤكدا أن الجملة إذا وقعت بعد (إلا) لا تكون إلا اسمية لأنها والاسم من جنس واحد (انظر ابن يعيش، ص93/2).

ومن الشواهد قوله تعالى: "وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ" (سورة الحجر، الآية 17، 18). فجملة (من استرق السمع) في محل نصب على الاستثناء.

الجملة الواقعة خبراً للأفعال الناسخة

وقوع الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع خبرا لـ (كان) كثير الشواهد، نحو قوله تعالى: "فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّه مَرَضاً وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بما كَانُوا يَكْذِبُونَ" (سورة البقرة، الآية 15)، ونحو قوله تعالى: "وما ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ" (سورة البقرة، الآية 57)، وقد تأتي الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي خبرا لـ (كان)، ومن شواهد ذلك " وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّه" (سورة الأحزاب، الآية 15). و"وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ" (سورة يوسف، الآية 27).

وقد جاءت الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع خبرا لأخوات كان، نحو قوله تعالى "فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ "(سورة الحجر، الآية 14).

والفعل (كاد) من أفعال المقاربة التي جاء خبرها جملة فعلية، نحو قوله تعالى: "إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا" (سورة طه، الآية 15. انظر أبا حيان، البحر المحيط، ص 218/6، والزمخشري، الكشاف، ص56/3).

وقد تأتي (كاد) منفية، نحو قوله تعالى: " إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا " (سورة النور، الآية 40). قال أبو حيان في معنى "لم يكد" لم يدن من رؤيتها (انظر أبا حيان، البحر المحيط، ص6/ 232–233).

و(طفق) من الأفعال التي قد يأتي خبرها جملة. يقول أبو حيان: "وهي بمعنى أخذ من أفعال المقاربة" (أبو حيان، البحر المحيط، 265/4). قال تعالى: "وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ" (سورة الأعراف، الآية 22). فطفقا بمعنى: شرعا (انظر أبا حيان، البحر المحيط، ص265/4).

الجملة الواقعة توكيداً

أجاز النحويون وقوع الجملة توكيداً. قال الرضي: "والتكرير اللفظي يجري في الألفاظ كلها أسماء كانت أو أفعالاً أو حروفاً مفردة أو جملا" (الرضي، 1993، ص1056/2، وانظر الزمخشري، المفصل، ص112، وابن يعيش، شرح المفصل، ص 41/3، وابن مالك، شرح التسهيل، ص163/3، والشاطبي، 28/5، والأزهري، 2000، ص141/2، وابن عصفور، 1998، ص316، والسيوطي، 1975، ص27/2، 122).

والهدف من التوكيد تأكيد المعلومة في نفس السامع وإقرارها "وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد، وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه" (الزمخشري، المفصل، ص111).

ويضيف ابن عصفور قائلا: "التوكيد لفظ يراد به تمكين المعنى في النفس، أو إزالة الشك عن الحديث" (ابن عصفور،

1998، ص316، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص40/3).

والملاحظ أن الجملة إذا أتت توكيداً فإنها تكون في اللفظي أي بتكرار اللفظ نفسه، ولا تأتي في التوكيد المعنوي "والتأكيد بتكرير اللفظ ليس عليه باب يحصره، لأنه يكون في الأسماء والأفعال والحروف والجمل" (ابن يعيش، شرح المفصل، ص41/3) وكل كلام تريد تأكيده تقول في الاسم رأيت زيدا زيدا، وهذا زيد زيد، وفي الفعل قام قام، وقم قم (ابن يعيش، شرح المفصل، 41/3).

أو جملة فعلية نحو: "ضربت زيداً ضربت زيدا"، فقد كررت جملة (ضربت زيدا) والثانية تأكيد للأولى، وكقول الشاعر (انظر الرضي، 1993، ص2/ 1095):

فأينَ إلى أينَ النجاء ببغلتي

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

فالتوكيد اللفظي الجملة أتى في تكرار كلمة (أتاك) وهي جملة فعلية أكدت سابقتها وتكرار فعل الأمر (احبس).

ويقول الرضي: "ويحسن التكرير إذا ذكرت ما يطلب شيئين أولهما له ذيل، فتكرر المقتضي بعد تمام ذيل الأول" (الرضي، 1993، ص1060/2).

فإذا أردت أن تكرر شيئين فيفضل الرضي أن يُفصل بينهما بفاصل. وقد استند على قوله هذا بالآية الكريمة التالية: "لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ" (سورة آل عمران، الآية 188).

والشاهد فيها تكراره عز وجل لجملة (فلا تحسبنهم) وهي جملة فعلية سبقت بحرف نهي، وقد فصلت عن جملة (لا تحسبن)، وهي مؤكدة لها بجملة الصلة.

وقد تكون جملة التوكيد جملة فعلية نحو "جاءني محمد جاءني محمد" (ابن يعيش، شرح المفصل، ص41/3).

وقول ابراهيم بن سفيان (انظر ابن مالك، شرح التسهيل، ص 164/3، والشاطبي، ص28/5):

ألا حبذا حبذا حبذا

حبيبٌ تحملتَ فيه الأذى

والأمثلة تطول على ذلك، لكن كثيرا من النحاة ذهب إلى تفضيل ربط الجملة التوكيدية بعاطف نحو (ثم). وفي هذا يقول ابن هشام: "التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله، فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف" (ابن هشام، أوضح المسالك، ص24/3، وانظر الأزهري، 2000، ص141/2). ومن شواهده قوله تعالى: "كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ "(سورة النبأ، الآية 4، 5). قال ابن مالك: "وإن كان المؤكَّد والمؤكِّد جملتين، وأُمن توهم كون الثانية غير مؤكدة، فالأجود الفصل بينهما بعاطف" (ابن مالك، شرح التسهيل، ص166/3-167).

لكن النحاة ذهبوا إلى حذف العاطف إذا صار في الأمر لبس في التعدّد "فلو خيف توهم كون الثانية غير مؤكدة... ترك العطف" (ابن مالك، شرح التسهيل، ص167/3). ويضيف ابن هشام: "ويجب ترك العاطف عند إيهام التعدد" (ابن هشام، أوضح المسالك، 24/3، وانظر الأزهري، 2000، ص142/2). ومن ذلك قول النبي – صلى الله عليه وسلم: "والله لأغزون قريشاً والله لأغزون قريشاً والله لأغزون قريشا" (أخرجه ابن ماجة، ص316/1).

ففي قول الرسول الكريم حذف العاطف حتى لا يلتبس التوكيد مع العدد. فالحديث الشريف يؤكد غزو قريش، وليس المقصود أن الرسول الكريم سوف يغزو قريشاً ثلاث مرات.

الجملة الواقعة حالا

قد تأتي الجملة في محل نصب حال، يقول الزمخشري: "والجملة تقع حالا" (الزمخشري، المفصل، ص64، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص 65/2، وابن هشام، مغني اللبيب، ص 546/2، وابن هشام، أوضح المسالك، ص101/2، والشاطبي، ص44/3، وابن عصفور، 1998، ص220، والرضي، 1993، ص672/2).

وأجاز النحويون أن تكون جملة الحال اسمية أو فعلية يقول الزمخشري: "ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية" (الزمخشري، المفصل، ص64، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص65/2، والشاطبي، ص44/3). ومثال الجملة الاسمية "مررت بزيد وعلى يده باز وجاء زيد وسيفه على كتفه" (انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص65/2). فجملة (على يده باز) جملة اسمية مكونة من مبتدأ مؤخر (باز) وشبه الجملة (على يده) خبر، وهذه الجملة الاسمية في محل نصب حال للاسم المجرور.

وقد تكون الجملة الواقعة حالا فعلية نحو "جاء زيد يضحك" و"ضربت زيدا يركب" (ابن يعيش، شرح المفصل، ص65/2). فالجملة الفعلية (يضحك) في المثال الأول و(يركب) في المثال الثاني واقعة في محل نصب حال لـ (زيد).

شروط الجملة الاسمية: اشترط النحاة في الجملة الاسمية الواقعة حالا أن ترتبط بالواو "فإن كانت اسمية فالواو" (الزمخشري، المفصل، ص64، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص66/2، وابن عصفور، 1998، ص220، وابن هشام أوضح المسالك، ص101/2). نحو قوله تعالى: "يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ" (سورة آل عمران، آية

155). فالجملة الاسمية (طائفة قد أهمتهم أنفسهم) مرتبطة بالواو وقعت موقع الحال (انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص66/2 والشاطبي، المقاصد، ص44/3، وابن عصفور، 1998، ص220).

قال الزمخشري "ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه" (الزمخشري، المفصل، ص64). تقول "أتيتك وزيد قائم" و"لقيتك والجيش قادم" والشاهد في هذه الأمثلة خلو جملة الحال من ضمير يرجع إلى صاحب الحال إلا أنها قد ارتبطت بواو الحال.

وكقوله تعالى: "قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرونَ بِمَا وَرَاءهُ "(سورة البقرة، آية 91). وقوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ" (سورة الحج، آية 25). فهذه الجملة احتوت على الواو وعلى الضمير العائد (انظر المبرد، ص131/4، والشاطبي، ص499/3). وقوله عز وجل: "مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مَّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ" (سورة الأنبياء، آية 2). يقول ابن هشام معلقا: "فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم أو من فاعله" (ابن هشام، المغني، ص546/2). أي: في محل نصب حال من المفعول في يأتيهم أو من فاعله، وهو الضمير المستتر، وجملة (وهو يلعبون) حال من فاعل استمعوه.

وقد تكون الجملة الاسمية مرتبطة بالضمير فقط . يقول ابن هشام: "أو بالضمير فقط" (ابن هشام، أوضح المسالك، ص 103/2، وانظر الرضي، 1993، ص675/2، الزمخشري، المفصل، ص 60، وابن يعيش، شرح المفصل، ص 65/2، والشاطبي، ص499/3). نحو قوله تعالى: "وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ (سورة الزمر، آية 60). فجملة (وجوههم مسودة) في محل نصب حال وقد خلت من الواو.

وقد تخلو الجملة الواقعة حالا من الضمير والواو. يقول الرضي: "وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة" (الرضي، 1993، 677/2، وابن عصفور، 1998، ص221). نحو "خرجت زيد على الباب" على تقدير وهو واقف على الباب وقد علق الرضي على هذا النوع بقوله: "وهو قليل" (الرضي، 1993، ص677/2). نحو قول الشاعر: (انظر الرضي، 1993، ص677/2)

إذا قامتا تفرّعَ المسكُ منهما

نسيمُ الصَّبا جاءتْ بريّا القُرنْفُل

الجملة الفعلية إذا وقعت حالا

أجاز النحويون وقوع جملة الحال جملة فعلية فعلها ماض أو مضارع قال الزمخشري: "وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا" (الزمخشري، المفصل، ص64، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، 66/2، وابن هشام، أوضح المسالك، ص103/2، وابن هشام، المغني، ص547/2، والرضي، شرح الكافية، ص677/2 وابن عصفور، 1998، ص222 والشاطبي، 515/3). وقد نفى ابن يعيش وقوع فعل الجملة الحالية الفعلية فعلا دالا على المستقبل. يقول: "فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال" (ابن يعيش، شرح المفصل، ص66/2). نحو "جاء زيد سيركب" و"أقبل محمد سوف يضحك" (وانظر ابن عصفور، 1998، ص222).

وقد يكون الفعل المضارع في الجملة الحالية الفعلية مثبتا أو منفيا قال الزمخشري: "فإن كان مضارعا لم يخل من أن يكون مثبتا أو منفيا" (الزمخشري، المفصل، ص64، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص66/2، والشاطبي، ص515/3).

ومثال المضارع المثبت قوله تعالى: "فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا تمْشِي علَى اسْتِحْيَاء" (سورة القصص، آية 25). أي وهي ماشية. والفعل المضارع إذا كان مثبتا لا تدخل الواو ولا الضمير على جملته. يقول ابن عصفور: "وإن كان مثبتا، لم يكن بد من الضمير ولا يجوز دخول الواو إلا أن يشذ" (ابن عصفور، 1998، ص222، وابن يعيش، شرح المفصل، 66/2، والشاطبي، المقاصد، 515/3).

وقد ضرب ابن عصفور شاهدين على الضرورة أو على ما شذ، كقول الشاعر:

فلما خَشِيتُ أظافيرَهم

نجوت وأرهَنُهم مالكا

ونحو: "قمتُ وأصُكُ عينه" (انظر ابن عصفور1998، ص222). أما مثال المضارع المنفي نحو: "جاءني زيد ولا يركب غلامه" (انظر الرضي، شرح الكافية، 679/2). فهذا مثال على المضارع المنفي، فالرابط فيه الواو، وفي الثاني.

والمضارع المنفي بـ (لم) يجب أن يُسبق بواو قال الرضي: "المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو" (الرضي، 1993، ص679/2، وانظر أبا حيان، البحر المحيط، ص 292/2). ولعل ذلك لأن نحو (لم يضرب) ماض في المعنى، كضرب، والفعل الماضي يحتاج إلى (قد) كما سيأتي لاحقا، فالأولى وجود الواو مع المضارع المنفي بـ (لم). أما الفعل الماضي: فإذا وقعت جملته حالية فلا بد معه من (قد). يقول الزمخشري: "وكذلك في الماضي ولا بد معه من قد ظاهرة أو مقدرة" (الزمخشري، المفصل، ص64، وانظر المبرد، ص124/4، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص66/2 وابن عصفور،

1998، ص222، والشاطبي، 516/3، والرضي، 1993، ص680/2). نحو "جاء زيد قد ضحك" و"جاء محمد قد علاه الشيب" فالفعلان الماضيان (ضحك) و(علاه) قد سبقا بـ (قد) فجملتاهما في محل نصب حال (انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص 66/2).

وأما إذا لم تكن (قد) موجودة في الجملة قدرت نحو "جاء زيد وركب" يقول الشاطبي: "فيجوز لك على تقدير (قد)، فإن لم تقدرها لم يجز أن تكون حالا" (الشاطبي، ص513/3). وقد اشترط ابن مالك في إلزام وجود (قد) إذا لم يكن في الجملة الفعلية ضمير عائد، يقول الشاطبي: "ويلزم ظهورها عند ابن مالك إذا لم يكن في الجملة ضمير يعود على ذي الحال" (الشاطبي، ص513/3). نحو قول امرئ القيس:

فجئتُ وقد نَضَّتْ لنومٍ ثيابَها

لدى السترِ إلا لبسة المتفضلِ

فجملة (نضّت لنوم ثيابها) لا يوجد فيها ضمير يعود على صاحب الحال، فلزم وجود (قد) (نظر الشاطبي، ص 513/3).

وسبب التزام (قد) لفظا أو تقديرا هو: أن ما يوضع موضع ما يصلح أن يقال فيه الآن أو يدل على الحاضر، وهذا لا يصح أن يكون في الماضي، فلا يجوز وقوعه حالا (انظر الشاطبي، المقاصد، ص513/3). أي أن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فيجب ألا يقوم مقامه.

وقد يكون الفعل الماضي في الجملة الحالية مقترنا بالواو من غير (قد)، نحو قوله تعالى: "كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ "(سورة البقرة، الآية 28). لم تدخل الواو على (كنتم أمواتا) وحده ولكن على جملة قوله (كنتم أمواتا) إلى (ترجعون) (انظر أبا حيان، البحر، 130/1، وانظر الحلبي، ص 237/1).

أسلوب القسم حال

نحو قوله تعالى: "قَالُوا يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَاعَهِدَ عِنْدَكَ لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ " (سورة الأعراف، آية 134). يقول أبو حيان: "(لئن كشفت) جواب لقسم محذوف في موضع الحال من قالوا" (أبو حيان، البحر المحيط، ص 374/4). فـ (لإن كشفت) جواب قسم محذوف في موضع الحال من (قالوا) أي قالوا ذلك مقسمين لئن كشفت، أو لقسم محذوف معطوف، أي وأقسموا لئن كشفت. الحال جملة شرطية مقترنة بالواو: نحو قوله تعالى: "وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ "(سورة آل عمران، آية 164). فـ (إن كانوا من قبل جملة حالية من مفعول (يعلمهم)، يقول أبو حيان: "والجملة من قوله وإن كانوا حالية" (أبو حيان، البحر المحيط، 105/3، وانظر الحلبي، ص472/3).

الحال جملة شرطية من غير الواو: نحو قوله عز وجل: "فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ "(سورة الأعراف، آية 176). يقول أبو حيان: "وقال بعض شراح كتاب (المصباح المنير) للفيومي (ق8): وأما الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موضع الحال، فلا يقال: جاءني زيد إن يسأل يعط، على الحال، بل لو أريد ذلك لجعلت الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه، نحو (جاء زيد) هو (إن يسأل يعط)، فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية، الشرطية. وقد أوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال، ولكن بعدما أخرجوها عن حقيقة الشرط. وتلك الجملة لم تخل من أن يعطف عليها ما يناقضها أو لم يعطف، والأول ترك الواو مستمر فيه، نحو: أتيتك إن أتيتني وإن لم تأتني، إذ لا يخفى أن النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط، بل يتحولان إلى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في قوله: "أأنذرتهم أم لم تنذرهم"، أما الثاني فلا بد فيه من الواو نحو: أتيتك وإن لم تأتني، ولو ترك الواو لالتبس بالشرط حقيقة، فقوله: "إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث" من قبيل الأول، لأن الحمل عليه والترك نقيضان" (أبو حيان، البحر المحيط، ص 424/4). ويقول السمين: "وقوله (إن تحمل عليه يلهث) هذه الجملة الشرطية في محل نصب على الحال(الحلبي، ص 472/3). **الماضي المنفي بما المقترنة بالواو:** نحو قوله عز وجل: "وَلَقَدْ خلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ"(سورة ق، آية 38). فجملة (وما مسنا) حالية أو مستأنفة. يقول أبو حيان: "وما مسنا من لغوب احتمل أن تكون جملة حالية واحتمل أن تكون مستأنفة" (أبو حيان، البحر المحيط، ص 129/8).

الماضي المنفي بما التي لم تقترن بالواو

نحو قوله تعالى: "أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ" (سورة الأعراف، آية 80). جملة (ما سبقكم) حالية من الفاعل أو من الفاحشة، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان (انظر أبا حيان، البحر المحيط، ص333/4). إلا أن الزمخشري ذهب إلى أنها مستأنفة يقول أبو حيان: "وقال الزمخشري هي جملة مستأنفة" (انظر أبا حيان، البحر المحيط، ص333/4).

الجملة المصدرة بليس

نحو: "وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ "(سورة البقرة، آية 267). يقول أبو حيان: "الواو للحال فالجملة في

موضع نصب" (أبو حيان، البحر المحيط، ص318/2).

كسر همزة إن في صدر الجملة الحالية

يقول الرضي: "وتكسر أيضا إذا كانت حالا، نحو: لقيتك وإنك راكب" (الرضى، 1993، ص325/2). نحو قوله تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ "(سورة الفرقان، آية 20). ويضيف: "لأن الجملة تقع حالا، فإن قلت: أفتحها ليكون بتأويل المصدر، فإن المصدر أيضا يقع حالا. "(الرضي، 1993، ص 325/2، وانظر المبرد، ص346/2). ونحو قوله تعالى: "كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ "(سورة الأنفال، آية 5).

إعراب الجمل الواقعة بدلا

هل يأتي البدل جملة؟

ذهب بعض النحاة إلى أن الجملة تأتي بدلاً، يقول ابن مالك: "وتبدل جملة من مفرد" (ابن مالك، شرح التسهيل، ص 199/3، وانظر ابن هشام، المغني، ص562/2، وابن هشام، أوضح المسالك، ص69/3، والشاطبي، المقاصد، ص 227/5، والأزهري، 2000، ص200/2).

نحو قوله تعالى: "مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ" (سورة فصلت، الآية 42). والشاهد فيها أن (إن ومعموليها) بدل من (ما) وصلتها(انظر ابن هشام، المغني، ص562/2). على تقدير: ما يقال لك إلا أن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم.

وقوله تعالى: "وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ "(سورة الأنبياء، الآية 3)، على تقدير أن جملة (هل هذا) في محل بدل من (النجوى).

قال ابن هشام تعليقا على الآية السابقة "هذا في موضع نصب، بدلاً من النجوى"(ابن هشام، المغني، 563/2).

وقد تبدل الجملة الفعلية مكان جملة أخرى يقول الرضي: "وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان" (الرضي، 1993، ص190/2، وانظر ابن مالك، شرح التسهيل، ص199/3، والشاطبي، 227/5). نحو قوله تعالى: "وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ"(سورة الفرقان، الآية 68، 69). فالفعل (يضاعف) هو بدل من الفعل (يلق) وفيها بيان وتوضيح للقيا الآثام (انظر الرضي، 1993، ص 1090/2، ابن مالك، شرح التسهيل، ص 199/3، وابن هشام، أوضح المسالك، 69/3، وابن هشام، شرح التصريح، 200/2، والشاطبي، المقاصد الشافية، ص227/5، والرضي، 1993، ص 1090/25).

وقد اشترط الرضي أن يكون الفعل الثاني موضحاً للأول، ولو كان الثاني بمعنى الأول لكان تأكيداً، يقول: "ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء، لكان تأكيداً لا بدلاً" (الرضي، 1993، ص1091/2)

نحو: "إن تنصرْ تعن أنصرْك" (الرضي، 1993، ص1091/2)، فالفعل (أنصرك) جاء مؤكداً للفعل (تنصر)، وهذا الرأي ذهب إليه الشاطبي في المقاصد الشافية (انظر الشاطبي، ص227/5)، ويذهب أبو حيان إلى أن "إبدال الجمل من الجمل غير المشتركة في عامل لا نعرفه"(أبو حيان، البحر المحيط، ص 405/4)، أما الجمل المشتركة في عامل فهي من نحو قوله تعالى: "أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ. أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ" (سورة الشعراء، الآية 132–133)، فجملة (أمدكم بأنعام) بدل من (أمدكم بما تعلمون) (انظر ابن هشام، أوضح المسالك، ص69/3، والحلبي، ص540/8)، وقال السمين الحلبي: "وقد نص النحويون على أنه متى كانت الجملة في معنى الأولى ومُبَيِّنَةً لها أبدلت منها" (الحلبي، 239/9).

ويعدُّ السيوطي جملة البدل ضمن الجمل التابعة لجملة لها محل من الإعراب، وقد قسم جملة البدل إلى قسمين، قسم تكون الجملة فيه مرفوعة "أن تقع بدلاً من مرفوع" (السيوطي، 1975، ص27/2)، نحو "أنت تأتينا تُلْمِم بنا في ديارنا" (السيوطي، 1975، ص27/2). فالفعل (تُلْمِم) في محل رفع بدل من الفعل (تأتى).

وقسم تكون فيه جملة البدل منصوبة قال السيوطي: "أن تكون في موضع نصب على البدل" (السيوطي، 1975، ص27/2)، نحو "عرفت زيداً أبو مَن هو "(السيوطي، 1975، ص 27/2)، على تقدير (أبوته) بدلاً من (أبو مَن هو)، وذكر السيوطي أن الجملة التي تأتي بدلاً منصوباً هي على خلاف بين النحويين، فمنهم من يعدها بدلاً، وبعضهم يعدها مضافاً إليه. فجملة (عرفت زيداً أبو من هو) بتقدير: عرفت قصة زيد أبو من هو، وأحسب أن الرأي الأول القائل بجواز عدَّ البدل المنصوب جملة، أصوب، لأن الثاني يطيل في التأويل ويؤول كلمات حتى ينسجم المثال مع رأيه، وإبدال الجملة من المفرد قد يعرّضها لموقع إعرابي ليس لها في الأصل. فالبدل في عرف النحاة هو المقصود بالحكم والمبدل منه في حكم المطروح المهمل، فكان العامل هو للبدل وليس للمبدل منه. يذكر ابن هشام في المغني أن جمهور النحاة لا يذهبون إلى جواز أن يكون البدل جملة.

الغاية الوظيفية للبدل

والهدف من البدل هو توكيد ما قبله. يقول الأزهري:

"والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره" (الأزهري، 2000، ص190/2) ومنه ما أنشده سيبويه عن الأصمعي عن أبي عمرو:

إن يَبْخَلوا أو يَجْبُنوا

أو يَغْدِروا لا يَحْفِلوا

يَغْدوا عليك مُرَجَّلِي

نَ كأنهم لم يَفْعَلوا

فقوله: (يغدوا عليك) بدل من (لا يحفِلوا) وهو تفسير له، لأن قوله (يغدو عليك مرجلين) فيه دليل على أنهم لا يحفلون بقبيح ما يفعلون، وأما (لا يحفِلوا) فبمعنى: لا يبالوا (انظر الشاطبي، ص228/5).

وقول الشاعر:

إن على اللهِ أن تُبايعا

تؤخذُ كرهاً أو تجئ طائعا

لأن (الأخذ) كَرْهاً، و(المجيء) طائعاً من ميقات المبايعة (انظر الشاطبي، ص5/ 230)، وهذا مما ضربه الشاطبي مثالاً على بدل الاشتمال في الجمل أو عطف الفعل على الفعل (الرضي، 1993، ص2/ 1090، والأزهري، 2000، ص2/ 200). ومثال كون الجملة بدل (كل من كل)، قول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا

وإلا فَكُنْ في السر والجهر مُسْلِماً

فـ (لا تقيمن عندنا) بدل من (ارحل) (الأزهري، 2000، ص200/2). ومثال بدل الغلط أو النسيان الذي يكون جملةمن نحو: "إن تطعمْ زيداً تَكْسُه، أكرمْك"(الأزهري، 2000، 200/2) إذ استدرك القول على (تطعم) بـ (تكسه).

إعراب الجمل الواقعة صفة

يرى النحاة أن الأصل في الصفة أن تكون كلمة مفردة، وتستوي في ذلك الصفة مع الخبر والحال. جاء في شرح التسهيل: "الأصل في النعت أن يكون مفردا والجملة فرع" (ابن مالك، شرح التسهيل، ص 171/3). وجاء في شرح المفصل: "واعلم أن كل جملة وقعت صفة فهي واقعة موقع المفرد"(ابن يعيش، شرح المفصل، ص 54/2). نحو: (مررت برجل يضرب) (ابن يعيش، شرح المفصل، ص 54/2). فإنها تؤول بـ (مررت برجل ضارب). فالجملة تعطي معنى المشتق، "لأن الجملة إنما تعطى معنى الاسم المشتق" (الشاطبي، ص 632/4). والحقيقة تبقى في مسألة أن الفعل يعطي دلالات للفعل والزمن، ففي (مررت برجل يضرب) الفعل يدل على حدث الضرب والزمن. أما جملة (مررت برجل ضارب) فإن اسم الفاعل يفيد دلالة الحدث ويبقى الزمن مجهولا.

وذهب ابن يعيش إلى أن فعل جملة الصفة مضارع، نحو: جاء زيد يضحك، قال تعالى: "حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه" (انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص67/2، والشاطبي، ص632/4). ويجوز أن يكون فعل جملة الصفة مستقبلا، نحو: جاء رجل سيضحك (انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص67/2).

ويجوز أن يكون فعل جملة الصفة ماضياً، نحو: جاء رجل ضحك (ابن يعيش، شرح المفصل، ص67/2).

نوع المنعوت في الجمل التي تؤول بالصفة بين النكرة والمعرفة

إذا وقعت الجملة صفة فإنها تكون صفة لنكرة، قال المبرّد: "إنما تكون الجمل صفات للنكرة "(المبرّد، ص123/4، وانظر الزمخشري، المفصل، ص64، 115، وابن مالك، شرح التسيهل، 171/3، 172، وابن هشام، المغني، ص 561/2، وابن هشام، أوضح المسالك، ص 6/3، وابن يعيش، شرح المفصل، ص67/2، والشاطبي، المقاصد، ص 632/5، والسيوطي، الأشباه والنظائر). ويفصل بعض النحاة في نوع النكرة التي يأتي عليها المنعوت، فالمنعوت في قوله تعالى: "حَتّى تُنَزّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَؤُهُ"(سورة الإسراء، الآية 93). هو كلمة (كتاباً) وهو نكره لفظاً ومعنى، وجملة (نقرؤه) صفة(انظر الشاطبي، ص 632/4). وأما المنعوت في قوله تعالى: " وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ" (سورة يس، الآية 37). فهو نكرة معنى، ولكنه لفظاً معرف بأل، وهي هنا (أل) الجنسيّة، قال ابن هشام: "أما النكرة معنى فيجب أن يكون المنعوت معرفاً بأل الجنسيّة" (ابن هشام، أوضح المسالك، ص6/3، وانظر الشاطبي، المقاصد الشافية، ص632/4، وابن مالك، شرح التسهيل، ص172/3).

والذي أراه أن يكون هذا النوع من الجمل التي تلت منعوتاً معرفاً بـ (أل) الجنسية جملاً حالية، وإن كان بعض النحاة يذهبون إلى أن (الليل) من قوله تعالى: "وآية لهم الليل نسلخ منه النهار" معرفة في اللفظ نكرة في المعنى، إذ لم يُقصد به ليل معين" (انظر ابن مالك، شرح التسهيل، ص172/3).

الضمير العائد في جملة الصفة

ترتبط جملة الصفة بضمير يعود على المنعوت، ووظيفته أن يربط الصفة بالموصوف، قال ابن هشام في جملة الصفة "أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، إما ملفوظ به أو مقدّر" (ابن هشام، أوضح المسالك، ص 6/3، وانظر

الشاطبي، ص 631/4). والضمير الملفوظ في نحو قوله تعالى: "وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى الله" (سورة البقرة، الآية 281). إذ الهاء في (فيه) ضمير ملفوظ يعود على المنعوت (يوماً). أما إذا كان الضمير مقدراً فنحو: "اتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً" (سورة البقرة، الآية 123). أي على تقدير (لا تجزي فيه) (انظر ابن هشام، أوضح المسالك، ص7/3، وابن مالك، شرح التسهيل، ص173/3) قال الشاطبي: "فلو خلت الجملة من ضمير لم تقع نعتا" (الشاطبي، المقاصد، ص633/4، وانظر سيبويه، ص87/1، 130، وابن هشام، المغني، ص 503، 612، 633، والأزهري، 2000، ص112/2).

الجملة الخبرية الواقعة صفة

ذكر الزمخشري في المفصل أن الصفة قد تأتي جملة، لكن بشرط أن تكون الجملة خبرية، يقول: "يوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب" (الزمخشري، المفصل، ص115). وهذا ما ذهب إليه كثير من النحويين، يقول ابن هشام (ابن هشام، في أوضح المسالك، ص7/3): "وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف... والثاني أن تكون خبرية" (انظر ابن هشام، المغني، ص567/2).

ويفصّل ابن يعيش في الجملة الخبرية فيؤكد أن الجمل صفات للنكرات، وتلك الجمل هي الخبرية المحتملة للصدق والكذب. وهي أربعة أضرب: الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركبة من مبتدأ وخبر، والثالث أن تكون شرطا وجزاء، والرابع أن تكون ظرفا" (ابن يعيش، شرح المفصل، ص52/2). قال الشاطبي: "الجملة الطلبية معمولة لقول مقدر يقع بصفة، فتخرج الجملة الطلبية بذلك عن كونها بنفسها صفة. ولا يبقى محذور، لأن الطلبية وغيرها تقع محكية بالقول"(الشاطبي، المقاصد، ص 636/4). والملاحظ أن ابن يعيش عد الجملة الشرطية – وهي إنشائية – جملة خبرية على اعتبار أن الإخبار يتأتى لها من تقدير فعل القول المحذوف، وإلا فالجملة الشرطية جملة إنشائية.

فجملة (أنزلناه مبارك) في قوله تعالى: "هذا كتاب أنزلناه مبارك" جاءت جملة (أنزلناه) جملة فعلية تصف كلمة كتاب، أما مثال المركبة من مبتدأ وخبر "هذا رجل أبوه منطلق" (ابن يعيش، شرح المفصل، ص 52/2، والشاطبي، المقاصد، ص632/4). فالجملة الاسمية المكونة من مبتدأ (أبوه) وخبره (منطلق) في محل رفع صفة للخبر (رجل). وعندما يقال: "مررت برجل إن تكرمْه أكرَمك"(ابن يعيش، شرح المفصل، ص52/2). فالجملة الشرطية المكونة من (إن) وفعليها في محل جر صفة لـ(رجل) أو هي معمولة بقول مقدر، فكأن الأصل: مررت برجل مقول فيه. إن تكرمْه أكرمَك.

وفي المغني لابن هشام يوجد تقسيم واضح لأقسام الصفة. يقول ابن هشام: "الجملة التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع: أحدها المنعوت بها فهي موضع رفع" (ابن هشام، المغني، ص561/2). والنوع الأول هو ما جاءت الصفة فيه جملة لمنعوت مرفوع نحو قوله تعالى: "مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ "(سورة البقرة، الآية 54). فالجملة الاسمية "لا بيع فيه" جاءت في محل رفع صفة للمنعوت (يوم)، أما النوع الثاني فيقول: "وموضع نصب" (ابن هشام، المغني، ص 561/2). نحو: "واتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ" (سورة البقرة، الآية 281). فالجملة الفعلية (ترجعون) في محل نصب نعت لـ (يوما)، والنوع الثالث عند ابن هشام هو: في موضع جر(ابن هشام، المغني، ص561/2). ومثاله: "رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ" (سورة آل عمران، الآية 9). فجملة (لا ريب فيه) في محل جر صفة للمنعوت المجرور (يوم) وهذا التقسيم ذهب إليه ابن يعيش في شرح المفصل (انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص 52/2).

الجملة الإنشائية الواقعة صفة

يجوز في الجملة الإنشائية أن تأتي صفة بوصفها معمولا لقول مقدر، فهي محكية بالقول، نحو:

جاءوا بِمذقٍ: هل رأيتَ الذئبَ قط

والشاهد فيه أن قوله (هل رأيت) وقعت صفة لمذق (انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص115)، وجاءوا بمذق يقول فيه من يراه: هل رأيت الذئب قط (ينظر الشاطبي، المقاصد، 636/4، وابن هشام، المغني، ص585، 246، البغدادي، ص226/7، والأنباري، 1993، ص115، وابن يعيش، شرح المفصل، ص2، 52، وانظر ابن السراج، 1985، ص31/2، وابن هشام، أوضح المسالك، ص7/3).

فإذا كانت الجملة إنشائية فلا تعد جملة صفة، إلا إن كانت محكية بالقول نحو "مررت برجل اضربه" (ابن هشام، أوضح المسالك، ص8/3). أو "مررت برجل لا تشتمه" أو "مررت برجل هل ضربته" (السيوطي، 1975، ص 304/2). فجملة الأمر (اضربه) والجملة الناهية (لا تشتمه) والاستفهامية (هل ضربته) كلها جمل إنشائية. يقول السيوطي: "هي جمل إنشائية لا توضح النكرة" (الشاطبي، ص304/2). والملاحظ أن الأمثلة التي ذكرها النحاة أمثلة مصنوعة متكلفة، ولا ترقى إلى قوة ما ترقى إليه الشواهد.

هل تأتي الجملة المؤولة بالصفة جملة دُعائية

أجاز النحاة أن تكون جملة النعت دعائية، في نحو:

فإنما أنت أخ لا نَعْدَمُه

فأَبِلِنا منك بلاءً نعلمُه

قال ابن مالك: "فلا نعدمه دعاء محكي بقول مقدر، كأنما قال: فإنما أنت فتى مقول له: لا نعدمه" (المصدر نفسه، 172/3). والذي ألزم النحاة بتقدير الحكاية بالقول هو نظرية الأصل والفرع، فالأصل أن تكون الصفة كلمة، ومجيئه جملة، فرع لا بد من إرجاعه إلى الأصل وفق هذه القاعدة. وهكذا ينتظم الكلام لديهم على الأَصل أو الفرع الذي يمكن رده إلى الأَصل.

الجملة الواقعة في محل عطف بأحد الأحرف الآتية

أجاز النحويون أن تأتي الجملة في محل عطف إذا سبقها أحد حروف العطف، يقول الزمخشري: "العطف على ضربين، عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة" (الزمخشري، المفصل، ص303، وانظر ابن مالك، شرح التسهيل، ص 203/3، وابن يعيش، شرح المفصل، ص75/3، وابن هشام، المغني، ص561/2، والمالقي، 1985، ص473، وابن عصفور، 1998، ص306). نحو قوله تعالى: "وادخلوا البابَ سُجّداً وقولوا حِطّة" (سورة البقرة، الآية58).

حروف العطف من الوسائل التي يمكن أن تستخدم لربط الكلام بعضه ببعض. يقول ابن يعيش "والغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض واتصالها" (ابن يعيش، شرح المفصل، 75/3). وقد ذهب بعض النحاة إلى أن عدد حروف العطف التي تعطف جملة على جملة عشرة أحرف. قال الزمخشري: "وله عشرة أحرف" (الزمخشري، المفصل، ص 303، والرضي، شرح الكافية، 9/2، 10، وابن عصفور، المقرب، ص8، والزجاجي، الجمل، ص17، وابن السراج، الأصول، ص55/2، والسيوطي، 1975، ص126/2، 127).

علماً أن هناك حروفا لا تعطف جملة على جملة نحو "حتى" وهذا ما ذهب إليه جمهور النحاة، وعلماء حروف المعاني، وهناك حروف عليها خلاف بين البصريين والكوفيين أو بين البصريين أنفسهم، وقد اقتصرت هذه الدراسة على عشرة أحرف، هي المتفق عليها عند جمهور النحاة وعلماء حروف المعاني.

حرف العطف الواو

ذهب النحاة إلى أنها "أُمّ حروف العطف" (المالقي، 1985، ص473). ويقول المرادي في الواو: "العاطفة وهذا أصل أقسامها وأكثرها" (المرادي، 1973، ص158). وهي تعطف الشيء على الشيء "ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشيء على مصاحبه" (ابن هشام، المغني، 2/ 473، وانظر الرضي، 1993، ص1032/2، وابن عصفور، 1998، ص306، وابن السراج، 1985، 55/2، والسيوطي، 1975، 126/2).

فتعطف المفرد على المفرد، وتعطف الجملة على الجملة. قال المالقي:"لأنها لا تخلو أن تعطف... جملة على جملة" (المالقي، 1985، ص473).

نحو "قام زيد وقعد عمرو" (انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص75/3). فالواو هنا قد عطفت جملة فعلية، فعلها ماض على جملة فعلية أخرى، وقد يكون فعلها مضارع نحو "زيد يقوم ويقعد" أو "لن يقوم ولن يقعد" (انظر المالقي، 1985، ص473، وانظر الرضي، 1993، ص1020/2).

وقد تعطف جملة اسمية على اسمية أخرى نحو "زيد منطلق وبكر قائم" (انظر الزمخشري، المفصل، ص304، وابن يعيش، شرح المفصل، ص75/3). فعطفت الواو الجملة الاسمية (بكر قائم) المكونة من مبتدأ وخبر على الجملة الاسمية (زيد منطلق)، ونحو "زيد منطلق وأبوه ذاهب" (انظر ابن هشام، المغني، ص561/2).

وأجاز المالقي أن تعطف (الواو) جملة خبرية على مثلها وعلى طلبية والعكس صحيح(انظر المالقي، 1985، ص 478)، نحو "قام زيد وقعد عمرو" و"قام زيد وقعد".

وتقوم الواو بالجمع والربط (انظر الزجاجي، الجمل، ص17، وابن هشام، أوضح المسالك، ص75/3، وابن مالك، شرح التسهيل، ص203/3، والمالقي، 1985، ص473، وابن هشام، المغني، ص479/2، والمرادي، 1973، ص158). والمقصود بالجمع أنها تجمع الشيء ونظيره في حكم واحد نحو قوله تعالى: "لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاء" (سورة الحج، الآية 5).

وثمة خلاف بين المذهبين فأصحاب المذهب الكوفي ذهبوا إلى أن الترتيب من مهام (الواو) أما أصحاب المذهب البصري فذهبوا إلى أنها لا تفيد الترتيب. يقول السيرافي "إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب" (انظر ابن هشام، المغني، ص479/2). ورد البصريون بأمثلة قوية من القرآن الكريم وغيره نحو قوله تعالى: "يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ " (سورة الحج، الآية 77). وقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ" (سورة الحج، الآية 77). فالمعروف أن الركوع قبل السجود. وهذا في الآية الثانية، أما في الآية الأولى فقدم الركوع على السجود الذي هو في الحقيقة متأخر عنه يقول ابن هشام: "وشَرْعُها: يقدم الركوع

على السجود"(ابن هشام، أوضح المسالك، ص92/8، وانظر المالقي، 1985، ص474، وابن السراج، 1985 ص55/2).

والجملة المعطوفة إذا التبس الأمر بينها وبين جملة الحال والصفة، تحذف واو العطف، يقول ابن يعيش: "إذا كانت ملتبسة بالأولى بأن تكون صفة، نحو: مررت برجل يقوم، أو حالا: مررت بزيد يكتب، ونحوها لم يُحتج إلى الواو" (ابن يعيش، شرح المفصل، ص75/3، وانظر ابن هشام، المغني، ص560/2). أي نقول: مررت برجل يقوم، مررت بزيد يكتب. ولا يُفصل بين الجملتين بواو العطف. وأضاف ابن يعيش أنه حتى يتميز العطف من بدل الغلط أو النسيان تحذف الواو، قال: "لئلا يَظُن المخاطبُ أن المراد الجملةُ الثانية، وإن ذكر الأول كالغلط كما تقول في بدل الغلط جاءني زيد عمرو" (ابن يعيش، شرح المفصل، ص90/8).

حرف العطف (الفاء): الفاء حرف عطف كثير الاستعمال ومن أنواعها: "أن تكون عاطفة" (ابن هشام، المغني، ص160/1). وهي حرف يعطف مفردا على مفرد، وجملة على جملة، يقول المرادي: "لا يخلو المعطوف بالفاء أن يكون مفرداً أو جملة" (المرادي، 1973، ص64، وانظر ابن هشام، المغني، ص160/1، وابن مالك، شرح التسهيل، ص3/ 210).

وأهم معنى للفاء السببية: يقول ابن مالك: "والغالب في الجملة المعطوفة بالفاء أن يكون معناها متسببا" (ابن مالك، شرح التسهيل، ص210/3، وانظر المرادي، 1973، ص64، وابن يعيش، شرح المفصل، ص42/3). قال تعالى: فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ" (سورة القصص، الآية 15).

فالقضاء على الرجل الذي ليس من قوم النبي موسى – عليه السلام – جاء نتيجة الوكز(انظر المرادي، 1973، ص64، وابن يعيش، شرح المفصل، ص42/3، وابن هشام، المغني، ص163/1).

ونحو قوله تعالى: "أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا" (سورة يوسف، الآية 96). فإلقاء القميص كان سببا في ارتداد البصر، وقوله تعالى: "ونفِخَ في الصّور فَصَعِق من في السماوات" (سورة الزمر، الآية 68). فالنفخ في الصور كان سبباً في الصعق.

وقد يكون معناها الترتيب والتعقيب "وأما الفاء فللترتيب والتعقيب" (ابن يعيش، شرح المفصل، ص 42/3، وانظر الزجاجي، الجمل، ص17، وابن السراج، 1985، ص2/ 55، والسيوطي، 1975، ص126/2، وانظر ابن مالك، شرح التسهيل، ص211/3، والمالقي، 1985، ص441، وابن عصفور، 1998، ص306). نحو قوله تعالى: "أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ" (سورة عبس، الآية 21). أي أنه أُمِيت فوُضع في القبر (انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص42/3). وقد تأتي الجملة المعطوفة فعلية أو اسمية "وأما التي تكون عاطفةَ الجُمَل فمشركة في الكلام خاصة ويجوز أن يكون قبلها اسمية وبعدها فعلية" (المالقي، 1985، ص441). نحو "زيد قام فضرب غلامه" ونحو "قام زيد فأبوه منطلق" فعطف جملة اسمية على فعلية ونحو "اضرب زيدا فيقوم غلامه" وهذا مثال على عطف جملة إنشائية على جملة خبرية (انظر، المالقي، 1985، ص441).

وقال جميل بثنية (جميل بثينة، ديوانه، ص144):

ألم تسألِ الرَّبعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ

وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

على تقدير فهو ينطق. يقول المالقي "أي فهو ينطق وليست الفاء جوابا" (المالقي، 1985، ص442). وقد تأتي الفاء بمعنى (ثم). يقول ابن مالك: "وقد تقع الفاء موقع ثم" (ابن مالك، شرح التسهيل، 212/3، وانظر ابن هشام، المغني، ص 162/1 (طبعة محمد محي الدين)). نحو "وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثم خلقنا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً" (سورة المؤمنون، الآية 12–14). فالفاء من (خلقنا) ومن (فكسونا) واقعة موقع (ثم) أي بالعطف على تراخٍ. وتعطف الفاء على الصلة ما لا يصح كونه صلة لِخلوّه من ضمير عائد (انظر ابن مالك، شرح التسهيل، ص212/3). نحو "اللذان يقومان فيغضب زيد أخوك" ونحو "الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد" فالفاء قد عطفت جملة على جملة الصلة. وقال أبو البقاء في قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً" (انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص 43/3). قال فيها: "الأصل (فهي تصبح) والضمير للقصة، وتصبح خبره، أو تصبح بمعنى أصبح، وهو معطوف على أنزل فلا محل له"(سورة الحج، الآية 63). فقد جعل أبو البقاء الجملة المعطوفة على الجملة التي لها محل وهو الخبر، لا محل لها، فهو من عطف الجمل على الجمل. وقدم ابن هشام رأيين في ذلك:

الأول: يقتضي تقدير كلام مستأنفاً. يقول "وجواب الأول أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفا" (انظر ابن هشام، المغني، ص561/2).

والرأي الثاني: وفيه جعلت الفاء من الجملتين جملة واحدة، ولهذا اكتفي بضمير واحد، يقول ابن هشام: "الفاء نَزّلَت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد" (ابن هشام، المغني، ص562/2).

حرف العطف (لكنْ)

قد تعطف (لكن) جملة على جملة، قال المالقي: "فإن عطفت بلكن جملة، فيصح أن يقع قبل لكن المذكورةِ النفيُ والإثبات، لكن بشرط أن تكون الجملتان مختلفتين في المعنى نحو قولك: "قام زيد لكن لم يخرج عمرو، وما قام زيد لكنْ قام عمرو" (المالقي، 1985، ص347، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص107/8، وابن هشام، مغني اللبيب، ص293/1، والسيوطي، 1975، ص127/2).

فالشرط الأساسي عندهم أن تربط بين جملتين مختلفتين في المعنى فجملة (ما قام زيد) هي مخالفة في المعنى لجملة (قام عمرو) وسبب الخلاف وجود النفي الذي أشار إليه المالَقي. ولكن المرادي استدرك على كلام المالقي الاستفهامَ، فلا يجوز أن تعطف جملة استفهامية على جملة باستخدام لكن "وأما إذا وليها جملة فيجوز أن تقع بعد إيجاب أو نفي أو نهي أو أمر، ولا تقع بعد استفهام فلا يجوز: هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم" (المرادي، 1973، ص591). أي أن جملة (هل قام زيد) وهي استفهامية أبطلت فعل حرف العطف (لكن)، ومن أمثلتها نحو: "ما قام زيد لكن عمرو" والمقصود: لكن قام عمرو (المرادي، 1973، ص519). و"لا تضرب زيداً لكن عمروا" فقد عطفت (لكن) جملة ناهية على مثبتة على تقدير: لكن اضرب عمراً (انظر المرادي، 1973، ص591).

حرف العطف (لا)

يقول ابن هشام: "فيعطف بها بشروط إفراد معطوفها" (ابن هشام، أوضح المسالك، ص 57/3). نحو "هذا زيد لا عمرو" فالنص واضح عند ابن هشام أن (لا) تعطف مفرداً على مفرد كما هي الحال في (زيد) و(عمرو). إلا أن المالقي ذهب إلى أنها حرف عطف يقول: "هي التي ترد الاسم على الاسم والفعل على الفعل" (المالقي، 1985، ص 329، وانظر المرادي، 1973، ص294). نحو "ليقم زيد لا يقعدْ" ونحو "وأعجبني أن تقومَ لا تقعدَ". وقد ذهب المرادي إلى أنها تعطف في الإعراب لا في المعنى لأن المعنى سيكون مختلفا قال: "تشرك في الإعراب دون المعنى"(المرادي، 1973، ص294، وانظر ابن السراج، 1985، 56/2). نحو "زيد يقومُ لا يقعدُ" ونحو "قام زيد لا قعد".

حرف العطف (إما)

ذهب بعض النحويين إلى أن (إما) ليست حرف عطف، يقول ابن مالك: "نَفَيتُ (إما) أن تكون حرف عطف، لأنها أيضا لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو" (ابن مالك، شرح التسهيل، ص202/2). نحو قوله تعالى: "حتى إذا رَأوا مَا يُوعَدُونَ إمّا العَذَابُ وإمّا السَاعَة" (سورة مريم، الآية 75). فالعطف عندهم ليس بـ (إما) إنما بالواو التي تسبقها. وقد رد ابن مالك على استشهاد بعضهم ببيت للأحوص قائلا (الأحوص، في ملحق ديوانه، ص221):

يا ليتما أمَنّا شالَتْ نعامتها

إمّا إلى الجنةِ وإمّا إلى النارِ

فقد استشهدوا بإما الأولى على أنها عطفت جملتين، فعد ابن مالك هذا من باب الضرورات قال: "ذلك معدود من الضرورات النادرة فلا اعتداد به" (ابن مالك، شرح التسهيل، 203/3). ومن النحويين الذين ذهبوا إلى أنها ليست عاطفة يونس والفارسي وابن كيسان وابن عصفور (انظر ابن هشام، المغني، 59/1، والمرادي، 1973، ص522). ولم أجد أحدا من النحويين الذين اطلعت على كتبهم قد عدها حرف عطف تعطف جملة على جملة.

حرف العطف (أو)

أو "حرف عطف" (ابن هشام، المغني، ص61/1). ويعطف مفردا على مفرد وجملة على جملة، يقول المالقي: "تعطف مفردا على مفرد وجملة على جملة" (المالقي، 1985، ص210، وانظر المرادي، 1973، ص227، وابن هشام، أوضح المسالك، ص52/3).

وهو يفيد التغيير، يقول ابن هشام: "فإنها بعد الطلب للتخيير" (ابن هشام، أوضح المسالك، ص52/3، وابن السراج، 1985، ص56/2، والسيوطي، 1975، ص1975، ص126/2، والمالقي، 1985، ص210، والمرادي، 1973، ص227، وابن هشام، المغني، ص61/1). نحو "اذهب إلى زيد أو دع ذلك" ففي هذه الجملة إما أن تذهب إلى زيد أو لا تذهب، وكأن القول افعل أو لا تفعل. ونحو "كل سمكا أو اشرب لبنا" (انظر ابن السراج، 1985، ص56/2). أي افعل أحد هذين الفعلين.

حرف العطف (أم)

تعطف (أم) جملتين فعليتين "وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين" (ابن يعيش، شرح المفصل، ص46/3، وابن هشام، المغني، ص41/1، والمالقي، 1985، ص178، وابن عصفور، 1998، ص308). نحو قوله تعالى: "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ" (سورة المنافقون، الآية 6). والملاحظ أن (أم) إذا عطفت جملتين سواء فعلية أو اسمية (انظر ابن السراج، 1985، ص7/2، ابن هشام، أوضح المسالك، ص44/3)، يجب أن تسبق بهمزة تسوية. يقول ابن

هشام: "أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين وتكونان فعليتين أواسميتين" (ابن هشام، المغني، ص41/1، وانظر المالقي، رصف المباني، ص178، وابن هشام، أوضح المسالك، ص46/3، وابن مالك، شرح التسهيل، ص 215/3). نحو قوله تعالى: "أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الخَالِقُونَ" (سورة الواقعة، الآية 59). ومثال الجملة الاسمية المعطوفة على الفعلية قول الشاعر (انظر ابن هشام، أوضح المسالك، ص46/3):

أَمَوْتَي ناءٍ أم هو الآن واقع

حرف العطف (ثم): قال ابن هشام: الترتيب والتراخي "أما ثم فتفيد الترتيب والتراخي" (ابن هشام، أوضح المسالك، ص43/3، وانظر المرادي، 1973، ص426، وابن عصفور، 1998، ص306، وابن السراج، 1985، ص55/2، والسيوطي، 1975، ص2/ 126). يقول ابن هشام: وهو حرف يعطف جملة على جملة (ابن هشام، المغني، ص117/1). يقول المرادي: "حرف عطف تعطف جملة على جملة"(المرادي، 1973، ص432، وانظر المالقي، 1985، ص249، وابن هشام، أوضح المسالك، ص43/3). نحو: قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا" (سورة البروج، الآية 10).

حرف العطف (حتى)

ذهب كثير من النحويين إلى أن حتى حرف عطف تعطف اسما على اسم ولا تعطف جملة على جملة، "وأما حتى فالعطف بها قليل والكوفيون ينكرونه" (ابن هشام، أوضح المسالك، ص44/3). ويقول المرادي: "لا تكون حتى عاطفة للجمل وإنما تعطف مفردا على مفرد" (المرادي، 1973، ص551، وانظر ابن هشام، المغني، ص127/1 (طبعة محمد محي الدين)، وابن هشام، أوضح المسالك، ص 44/3، وابن مالك، شرح التسهيل، 215/3).

إلا أن المالقي ذهب إلى أنها تعطف جملة على جملة قال: "هي التي تشرك بين المفردين والجملتين"(المالقي، 1985، ص258). إلا أن الأمثلة التي ساقها لا تعدو أن تكون من تلك الأمثلة المصنوعة، التي يضعها النحويون وعلماء المعاني لكي تلائم القاعدة. نحو "قام القوم حتى قام زيد" فقد عطف جملة (قام زيد) على جملة (قام القوم) بحرف العطف حتى، ونحو "كان سيري حتى أدخل المدينة" و"كثر ما سرت حتى أدخل المدينة" و"سرت حتى يخطب الخطيب" (المالقي، 1985، ص258).

حرف العطف (بل)

يبين النحاة أن (بل) حرف إضراب (انظر، المرادي، 1973، ص235، والمالقي، 1985، ص230، وابن عصفور، 1998، ص310، والزجاجي، الجمل، ص18، وابن السراج، 1985، 57/2). ولها حالان، الأول أن يقع بعدها جملة، والثاني أن يقع بعدها مفرد، والحديث هنا عن الجملة التي تقع بعدها، يقول صاحب الجنى الداني: "فإن وقع بعده جملة كان إضرابا عما قبله إما على جهة الإبطال، نحو "أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالحَقِّ" (سورة المؤمنون، الآية 70). وإما على جهة الترك للانتقال من غير إبطال، نحو " وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ" (سورة المؤمنون، الآية 63، المرادي1973، ص 235، والمالقي، 1985، ص230، وابن هشام، أوضح المسالك، ص77/3). والمقصود بالإبطال في قوله تعالى: (به جِنّة) بل جاءهم الحق أنه يبطلُ حُكم كونه به جنة. وهذا ادعاء الكفار ويثبتُ في مكانه حكما آخر وهو مقدار انبهاتهم حين جاءهم بالحق، وهذا هو المقصود بإبطال حكم وإحلال حكم آخر محله.

وأما أن يكون ما بعد (بل) للترك والانتقال من غير إبطال، نحو ما في الآية الثانية (بل قلوبهم في غمرة) فلا يترتب عليه إبطال لحكم ما قبل (بل) وإنما هو انتقال للحديث عن أمر آخر (انظر المرادي، 1973، ص350، وابن يعيش، شرح المفصل، ص105/8، وابن هشام، مغني اللبيب، ص112/1، وانظر ابن عصفور، 1998، ص310). وقال بعض النحاة: إن (بل) حرف عطف يُشرَك ما بعده بما قبله (انظر المالقي، 1985، ص230، والمرادي، 1973، ص236، وانظر المبرد، ص12/1، 188/4، 201، وابن هشام، أوضح المسالك، ص37/3، و57/3، وابن مالك، شرح التسهيل، ص226/3-227).

الفصل الثاني الجمل الواقعة في محل نصب دراسة إحصائية عينة الدراسة من الشعر العربي القديم

تناولت الفصول الثلاثة الأولى الصورة التنظيرية التي رسم النحاة معالمها لدرس الجمل التي لها محل من الإعراب وقد رسموا الصورة بأدق تفاصيلها التي استندت على الحرص والأمانة في توصيف القواعد التي جاء عليها درس الجمل التي لها محل من الإعراب، ومراعاة أوجه التعدد في اختلاف اللهجات التي يُحتج بها. وهذا قد أدى إلى تنوع الأشكال والتراكيب. اقتصرت هذه الدراسة على الشعر دون النثر للأسباب الآتية:

1-كثرة قواعد النصوص الشعرية، وذلك بسبب التقديم

والتأخير، والخروج عن القاعدة للضرورة الشعرية.

2- النص الشعري وصل إلينا موزونا ومقفى، وهذا يحافظ على عدم التغيير في هذه النصوص مقارنة بالنصوص النثرية، التي قد يحذف أو يضاف اليها. وأما هذا الفصل فهو يهدف إلى رسم صورة الجمل التي تقع في محل نصب من خلال النصوص الشعرية المستعملة. ولهذا الفصل مجموعة من الأهداف التي سار عليها، أهمها:

1- هدف استقرائي لترتيب القواعد النظرية ترتيبا تنازليا من الأكثر شيوعا إلى الأقل شيوعا.

2- لا شك أن النحاة قعدوا العربية، ومنها الجمل التي لها محل من الإعراب، فهو هدف تأصيلي يذهب إلى الحفاظ على ثوابت العربية من أن تضيع، وقد ترتب على هذا كثرة الكتب الزاخرة بالنحو، التي احتوت على قواعد كل باب، غير أن هذه القواعد ينقصها الإفادة من الحوسبة حتى تقدّم للمعلم، والمتعلم تقديما تنازليا...، وفق مدى شيوعها، وأما ما لا شيوع له فأغلب الظن أنه على تفسيرين: إما أن تكون أمثلته وشواهده قليلة أو نادرة. أو أن تكون من آثار الصنعة والتخيل الذي لا يوجد عليه شواهد. والمنهجية التي يقوم عليها هذا الفصل هي الاستقراء الناقص في اختيار النصوص، وتتمثل الصيغة المنتقاة في النصوص الشعرية من عصر الاحتجاج اللغوي (150 ق. هـ - 150هـ). وقد حوت على (5000) آلاف بيت شعري لمجموعة من الشعراء، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: امرأ القيس، وزهير بن أبي سلمى، وطرفة بن العبد، وعنترة، والنابغة الذبياني، والحارث بن حلزة، والأعشى، وعبيد بن الأبرص، وعمرو بن كلثوم، ولبيد، والخنساء، وحسان بن ثابت، وعمر بن أبي ربيعة، وجرير، والفرزدق، والأخطل، وأوس بن حجر. وقد كان المنهج المتبع في التحليل يقوم على استخراج جميع الجمل التي فيها جمل لها محل من الإعراب من جميع العينات المدروسة. وأما البرنامج الحاسوبي الذي سارت عليه الدراسة في التحليل فهو (إكسل) "Excel " والجدول التالي يوضح القواعد التي ستدرس والأرقام الدالة عليها في الجداول الإحصائية، حيث يشير الرقم (3) إلى (الجمل الواقعة في محل نصب) والرقم الأوسط يشير إلى رقم المجموعات التي أشرنا إليها، وأما الرقم الأخير فهو يشير إلى رقم القاعدة داخل المجموعة.

مثال توضيحي: 5:1:3

فالرقم (3) يعني: الجمل الواقعة في محل نصب. والرقم (1): يشير إلى الجمل الواقعة في محل نصب مفعول به. وأما الرقم (5): فهو يشير إلى الجملة الواقعة في محل نصب بنزع الخافض مع الفعل (انظر).

برنامج الجمل الواقعة في محل نصب

الرقم	القاعدة	المثال أو الشاهد
1:3	الجمل الواقعة في محل نصب مفعول به	
1:1:3	الجمل الواقعة في محل نصب مفعول به لفعل القول.	نحو قوله تعالى: " قَالُواْ أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاء" موطن الاستشهاد جملة أنؤمن مفعول به لـ (قالوا).
2:1:3	الجمل الواقعة في محل نصب مفعول به لفعل مرادف لفعل القول.	نحو قوله تعالى: " يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ". ونحو قوله تعالى: "فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ" جملة أني مغلوب مفعول به (دعا). ونحو قوله تعالى: "وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ" جملة إن المنافقين مفعول به لـ (يشهد). ونحو قوله تعالى: "كَتَبَ اللَّه لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي" جملة لأغلبن أنا ورسلي مفعول به لـ (كتب).
3:1:3	الجملة الواقعة في محل نصب مفعول به ثان (لفعل من أفعال القلوب: باب ظن وأعلم).	نحو قوله تعالى: "وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذاباً " على تقدير (لتعلمنّ الأمر أشد عذابا).
4:1:3	الجملة الواقعة في محل نصب ثلاثة مفاعيل.	نحو: رجلان من مكة أخبرانا إنا رأينا رجلا عُريانا (نا) من أخبرانا مفعول به أول، وإن ومعموليها في محل نصب مفعولي أخبر: الثاني والثالث.
5:1:3	الجملة الواقعة في محل نصب بنزع الخافض، مع الفعل (انظر).	نحو قوله تعالى: "انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ"، فجملة (كيف) في موضع نصب بعد حذف الجر. والأصل: انظر إلى كيفية تفضيل بعضهم على بعض.

		نحو قوله تعالى: "فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَم مَّنْ خَلَقْنَا". والأصل (استفتهم عن...). ومنه مع الفعل (سأل)، نحو قوله تعالى: "يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ" والأصل: يسألون عن وقت قيام الساعة. ومنه مع الفعل (شعر) نحو قوله تعالى: "وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ".
2:3	الجمل الواقعة في محل نصب على الاستثناء	
1:2:3	الجملة الواقعة في محل نصب مستثنى، ولا تكون إلا اسمية.	نحو قوله تعالى: "وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ". لفظ الجلالة مبتدأ خبره محذوف تقديره الجملة: الله يدري، وجملة (الله يدري) في محل نصب مستثنى.
3:3	الجمل الواقعة خبراً للأفعال الناسخة	
1:3:3	قد تقع الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع خبراً لـ (كان).	نحو قوله تعالى: "فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ".
2:3:3	قد تقع الجملة ذات الفعل الماضي خبرا لـ (كان).	نحو قوله تعالى: "وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ ".
3:3:3	قد تقع الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع خبرا لأخوات (كان).	نحو قوله تعالى: "فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ".
4:3:3	قد تقع الجملة الفعلية خبراً لـ (كاد) المثبتة.	نحو قوله تعالى: "إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا".
5:3:3	قد تقع الجملة الفعلية خبرا لـ (كاد) المنفية.	نحو قوله تعالى: " إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا "
6:3:3	قد تقع الجملة الفعلية خبرا لـ (طفق).	نحو قوله تعالى: " وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ".
4:3	الجملة الواقعة حالا	
1:4:3	تقع الجملة في محل نصب حال.	نحو: جاء زيد وسيفه على كتفه.
2:4:3	الجملة التي تقع في محل نصب حال قد تكون اسمية.	نحو: مررت بزيد وعلى يده باز.
3:4:3	الجملة التي تقع في محل نصب حال قد تكون فعلية فعلها مضارع.	نحو: جاء زيد يضحك.
4:4:3	ترتبط الجملة الاسمية الواقعة حالا بواو الحال.	نحو قوله تعالى: "يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ". الواو في (طائفة) واو الحال .
5:4:3	قد ترتبط جملة الحال الاسمية بضمير يرجع إلى صاحب الحال.	نحو قوله تعالى: "يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ". الواو في (طائفة) واو الحال والضمير في (أهمتهم) عائد على (طائفة) وهي صاحب الحال. ومن ذلك: "لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى". الواو واو الحال والضمير (أنتم) يرجع إلى صاحب الحال في (تقربوا).
6:4:3	قد تخلو جملة الحال الاسمية من ضمير يرجع إلى صاحب الحال.	نحو قوله تعالى: " و كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا " جملة الحال الاسمية المرتبطة بالواو (وهي خاوية) ليس فيها ضمير يعود على صاحب الحال.
7:4:3	قد تأتي جملة الحال مرتبطة بضمير فقط، أي مع حذف الواو.	نحو قوله تعالى: "وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ" (جملة وجوههم مسودة في محل نصب حال وقد خلت من الواو).
8:4:3	قد تخلو الجملة الاسمية الواقعة حالا من الضمير العائد ومن واو الحال.	نحو: خرجت زيد على الباب (أي وهو واقف على الباب) ونحو: إذا قامتا تفَرّع المسكُ منهما نسيمُ الصبا جاءت بريا القُرُنْفُل والأصل في جملة الحال أن تكون (ونسيم الصبا جاءت منهما بريا القرنفل).
9:4:3	الجملة التي تقع في محل نصب حال قد تكون فعلية.	نحو قوله تعالى: " فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء".
10:4:3	يجوز أن يكون فعل الجملة الفعلية التي تأتي في محل نصب حال، فعلا مضارعا.	قال الشاعر" متى تأته تعشوا إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خيرُ موقد

11:4:3	يجوز أن يكون فعل الجملة الفعلية التي تقع في محل نصب حال، فعلا ماضيا.	نحو: جاء زيد وقد ابتسم. ونحو: " وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ" (جملة ما مسنا، جملة حالية).
12:4:3	لا يجوز أن يكون فعل الجملة التي تقع في محل نصب حال، فعلا دالا على المستقبل.	فلا يقال: جاء زيد سيركب، ولا أقبل محمد سوف يضحك.
13:4:3	قد يكون الفعل المضارع في الجملة الحالية الفعلية مثبتا.	نحو: فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء ".
14:4:3	قد يكون الفعل المضارع في الجملة الحالية الفعلية منفيا.	نحو: جاء زيد لا يبتسم.
15:4:3	إذا كان المضارع مثبتا في جملة الحال فلا يجوز دخول الواو عليه ولكنه يحتاج إلى ضمير عائد.	نحو: جاء زيد يبتسم
16:4:3	إذا كان المضارع منفيا بـ (لم) في جملة الحال فلا بد أن يسبق بواو الحال لأن (لم) مع الفعل المضارع تفيد معنى الماضي.	نحو :جاء زيد يبتسم
17:4:3	إذا كان المضارع منفيا في جملة الحال بـ (ما) فهو لا يحتاج إلى الواو.	جاءني زيد ما يركب غلامه
18:4:3	الفعل المضارع المنفي بـ (لا) في جملة الحال يلزمه الضمير العائد وقد تحذف الواو.	نحو: جاءني زيد لا يركب (حذفت الواو وأما الضمير العائد فهو الضمير في يركب).
19:4:3	إذا وقعت جملة الماضي حالية فلا بد معه من (قد) صريحة.	نحو: جاء زيد قد ضحك. إذا لم تكن (قد) موجودة في جملة الماضي التي هي في محل نصب حال فلا بد من تقديرها. نحو: جاء زيد وركب (أي: وقد ركب).
20:4:3	قد يكون الفعل الماضي في جملة الحال مقترنا بالواو من غير (قد).	نحو قوله تعالى: " كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ " أي: وقد كنتم أمواتا.
21:4:3	قد تقع جملة القسم حالا.	نحو قوله تعالى: "قَالُواْ يَمُوسَىَ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنّ لَكَ ". فجملة (لئن كشفت) جواب لقسم محذوف في موضع الحال من (قالوا)، أي: قالوا مقسمين لئن كشفت.
22:4:3	قد تقع الحال جملة شرطية مقترنة بالواو.	نحو قوله تعالى: " وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِنقَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ". فجملة (وإن كانوا من قبل) جملة حالية من مفعول يعلّمهم.
23:4:3	قد تقع الحال جملة شرطية غير مقترنة بالواو.	نحو قوله تعالى: " فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ".
24:4:3	قد تأتي الجملة الحالية مصدرة بـ (ليس) وواو الحال.	نحو قوله تعالى: " وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ".
25:4:3	قد تأتي الجملة الحالية مصدرة بـ (ليس) من غير واو الحال.	قال تعالى: " وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ ". جملة (ليس لهم من دونه ولي) حال من ضمير (يُحشروا) وجملة الحال من غير الواو.
26:4:3	يجوز في همزة (إنّ) أن تكسر في صدر الجملة الحالية.	نحو" لقيتك وإنك لراكب (جملة وإنك لراكب) حالية وقد كسرت فيها همزة (إن). ومن ذلك قوله تعالى: " وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ". فجملة (إلا إنهم ...) حالية وقد كسرت همزة (إن) فيها.
27:4:3	يجوز في همزة (أنّ) أن تفتح في صدر الجملة الحالية على تأويل مصدر.	نحو: لقيتك وأنك راكب.
الرقم	القاعدة	مثال

5:3	الجمل الواقعة في محل نصب توكيد	
1:5:3	الجملة إذا أتت توكيدا فإنها تكون في اللفظي فقط (أي بتكرار اللفظ نفسه).	ضربت زيداً ضربت زيدا
2:5:3	تكون جملة التوكيد في محل نصب إذا أكدت جملة في محل نصب.	جاء زيد يضحك يضحك. (جملة يضحك الثانية في محل نصب لجملة يضحك الأولى التي هي في محل نصب حال). كان زيد يبكي يبكي. (جملة يبكي الثانية في محل نصب لأن جملة يبكي الأولى في محل نصب خبر كان).
6:3	الجمل الواقعة في محل نصب بدل	
1:6:3	تأتي جملة البدل في محل نصب إذا أكدت كلمة في محل نصب.	نحو قوله تعالى: "وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ". (جملة: هل هذا إلا بشر مثلكم، بدل من كلمة النجوى، وهي مفعول به). ومنه: إلى الله أشكوا بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان
7:3	الجملة الواقعة في محل نصب صفة	
1:7:3	يأتي فعل جملة الصفة مضارعا.	قال تعالى: "حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَؤُهُ".
2:7:3	يجوز أن يأتي فعل جملة الصفة مستقبلا.	نحو: جاء رجل سيضحك.
3:7:3	يجوز أن يأتي فعل جملة الصفة ماضيا.	رأيت رجل ضحك.
4:7:3	إذا وقعت الجملة صفة فإنها تكون صفة لنكرة لفظا ومعنى.	قال تعالى: " حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَؤُهُ".
5:7:3	يجوز في جملة الصفة أن تكون مَعْرِفة لفظا بال الجنسية ولكنها نكرة معنى.	قال تعالى: " وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ" والليل هنا نكره معنى و (أل) هنا جنسية ولا تدل على ليل بعينه. ونحو: قابلت اللئيم يسبّني. (اللئيم هنا لا تدل على لئيم بعينه، فهي تدل على جنس اللئيم، وهو نكره معنى).
6:7:3	ترتبط جملة الصفة بضمير ظاهر يعود على المنعوت وهو يربط الصفة بالموصوف.	قال تعالى: " وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ". الهاء في (فيه) ضمير ملفوظ يعود على المنعوت (يوماً).
7:7:3	ترتبط جملة الصفة بضمير مقدر يعود على المنعوت.	نحو قوله تعالى: " وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ". (على تقدير: لا تجزى فيه نفس عن نفس شيئا).
8:7:3	تأتي الجملة الخبرية التي تقع صفة من فعل وفاعل.	نحو قوله تعالى: "وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ".
9:7:3	تأتي الجملة الخبرية التي تقع صفة من مبتدأ وخبر.	نحو: رأيت رجلا أبوه منطلق.
10:7:3	يجوز في الجملة الإنشائية أن تأتي صفة بوصفها معمولة لقول مقدر، فهي محكية بالقول.	نحو: مررت برجل اضربه.
11:7:3	يجوز في الجملة الإنشائية الدعائية أن تأتي صفة معمولة لقول مقدر، فهي محكية.	نحو: رأيت أخاً أطال الله عمره. على تقدير: رأيت أخاً يقال له: أطال الله . .
12:7:3	يجوز في الجملة الإنشائية الاستفهامية أن تأتي صفة معمولة لقول مقدر، فهي محكية.	نحو قول الشاعر: جاءوا بِمِذَقٍ: هل رأيت الذئبَ قط (أي: بمذق مقول فيه: هل رأيت...).
8:3	الجملة الواقعة في محل عطف	
1:8:3	يجوز أن تأتي الجملة في محل عطف إذا سبقها أحد أحرف العطف.	قال تعالى: " وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا".
2:8:3	الغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض واتصالها.	نحو: زيد يقوم ويقعد.

3:8:3	جملة المفعول به الواقعة بعد فعل القول، لو تلتها جملة مسبوقة بعاطف فالجملتان معا في محل نصب.	نحو: قال زيد: عبد الله منطلق وعمر مقيم. ليست جملة (عمرو مقيم) معطوفة على جملة (عبد الله منطلق) وإنما هما معا مفعول به.
4:8:3	جملة معطوفة على جملة في محل نصب والعاطف الواو.	
5:8:3	جملة معطوفة على جملة في محل نصب والعاطف الفاء.	
6:8:3	جملة معطوفة على جملة في محل نصب والعاطف (ثم).	
7:8:3	جملة معطوفة على جملة في محل نصب والعاطف (أم).	
8:8:3	جملة معطوفة على جملة في محل نصب والعاطف (أو).	
9:8:3	جملة معطوفة على جملة في محل نصب والعاطف (لكن).	
10:8:3	جملة معطوفة على جملة في محل نصب والعاطف (بل).	
11:8:3	جملة معطوفة على جملة في محل نصب والعاطف (حتى).	

نتائج العملية الإحصائية

الجدول (1)

الجملة الواقعة في محل نصب مفعول به

الرقم المتسلسل	رقم البيت	1:3	1:1:3	2:1:3	3:1:3	4:1:3	5:1:3
مجموع التكرار		0	13	6	7	4	2
الوسط الحسابي		0. 00%	40. 63%	18. 75%	21. 88%	12. 50%	6. 25%

الجدول (2)

الجملة الواقعة في محل رفع خبر

الرقم المتسلسل	رقم البيت	3:3	1:3:3	2:3:3	3:3:3	4:3:3	5:3:3	6:3:3
مجموع التكرار		0	43	25	34	2	8	0
الوسط الحسابي		0. 00%	38. 39%	22. 32%	30. 36%	1. 79%	7. 14%	0. 00%

الجدول (3)

الجملة الواقعة في محل نصب حال

الرقم المتسلسل	رقم البيت	1:4:3	2:4:3	3:4:3	4:4:3	5:4:3	6:4:3	7:4:3	8:4:3	9:4:3	10:4:3	11:4:3	12:4:3	13:4:3	14:4:3	15:4:3	16:4:3	17:4:3	18:4:3	19:4:3	20:4:3	21:4:3	22:4:3	23:4:3	24:4:3	25:4:3	26:4:3	27:4:3
مجموع التكرار		0	184	416	94	69	15	3	4	1	164	123	9	51	13	59	18	21	12	52	21	7	6	0	3	4	9	36
الوسط الحسابي		0.00%	13.20%	29.84%	6.74%	4.95%	1.08%	0.22%	0.29%	0.07%	11.76%	8.82%	0.65%	3.66%	0.93%	4.23%	1.29%	1.51%	0.86%	3.73%	1.51%	0.50%	0.43%	0.00%	0.22%	0.29%	0.65%	2.58%

الجدول (4)

الجملة الواقعة في محل نصب توكيد

الرقم المتسلسل	رقم البيت	5:3	1:5:3	2:5:3
مجموع التكرار		0	1	0
الوسط الحسابي		0. 00%	100%	0. 00%

الجدول (5)

الجملة الواقعة في محل نصب بدل

الرقم المتسلسل	رقم البيت	6:3	1:6:3
مجموع التكرار		0	1
الوسط الحسابي		0. 00%	100%

الجدول (6)

الجملة الواقعة في محل نصب صفة

الرقم المتسلسل	رقم البيت	مجموع التكرار	الوسط الحسابي
1:7:3	7:3	47	22. 17%
2:7:3	1:7:3	0	0. 00%
3:7:3	2:7:3	38	17. 92%
4:7:3	3:7:3	0	0. 00%
5:7:3	4:7:3	0	0. 00%
6:7:3	5:7:3	0	0. 00%
7:7:3	6:7:3	39	18. 40%
8:7:3	7:7:3	45	21. 23%
9:7:3	8:7:3	16	7. 55%
10:7:3	9:7:3	27	12. 74%
11:7:3	10:7:3	0	0. 00%
12:7:3	11:7:3	0	0. 00%

الجدول (7)

الجملة الواقعة في محل عطف

الرقم المتسلسل	رقم البيت	مجموع التكرار	الوسط الحسابي
1:8:3	8:3	0	0%
2:8:3	1:8:3	21	33. 33%
3:8:3	2:8:3	21	33. 33%
4:8:3	3:8:3	1	1. 59%
5:8:3	4:8:3	16	25. 40%
6:8:3	5:8:3	2	3. 17%
7:8:3	6:8:3	0	0%
8:8:3	7:8:3	2	3. 17%
9:8:3	8:8:3	0	0%
10:8:3	9:8:3	0	0%
11:8:3	10:8:3	0	0%
12:8:3	11:8:3	0	0%

النتائج والتوصيات

المجموعة الأولى: الجمل الواقعة في محل نصب مفعول به

يشير الجدول المتعلق بالجمل الواقعة في محل نصب مفعول به إلى أن الجملة الواقعة في محل نصب مفعول به لفعل مرادف لفعل القول، نسبتها (40.6%) وهي تشكل النسبة العليا في جميع عينات الجملة الواقعة في محل نصب مفعول به، يليه الجملة الواقعة في محل نصب مفعول به ثان لفعل من أفعال القلوب ونسبتها (21.87%) وجاءت نسبة (6.25%) وهي أقل النسب تمثل الجمل الواقعة في محل نصب نزع الخافض وعلى الرغم من أنها أقل النسب إلا أنه لا ينبغي إهمالها تماماً، ولكنه يعني أن الاهتمام ينبغي أن ينصف الأعلى نسبة حين تقدم القواعد في الجملة الواقعة في محل نصب مفعول به للناشئة.

المجموعة الثانية: الجملة الواقعة في محل نصب على الاستثناء

لم يعثر على أي جملة تمثل هذه القاعدة من خلال العينة المتناولة، وهذا يؤكد حقيقة ما ذهب إليه جمهور النحاة، حيث إنهم لم يذهبوا إلى أن المستثنى يقع جملة.

المجموعة الثالثة: الجملة الواقعة في محل نصب خبر

ويمكن إبداء الملاحظات الآتية على هذه المجموعة:ثمة ما يلفت الانتباه في تحليل نتائج العينة، ويتمثل في تفاوت النسب في كل عينة من عينات الجملة الواقعة في محل رفع خبر، فالأكثر استعمالاً هو الجملة الفعلية في الزمن المضارع التي تقع خبراً (لكان) ونسبتها تقارب (39%)، تليها الجملة الفعلية المضارعة التي تقع خبراً لأخوات كان، والتي حققت نسبة (30.35%) من مجموع النسب.

وقد وقع التفاوت في البون الواسع بين النسب السابقة المرتفعة نسبياً مقارنة بنسب تؤول إلى الصفر، كأن تقع الجملة الفعلية خبراً للفعل (طفق)، وأن تقع الجملة الفعلية خبراً لـ(كاد) المثبتة، ولذا كانت النسبتان متدنيتين، يليهما الجملة الفعلية خبراً لـ(كاد) المنفية ونسبتها (7.14%) وهذا قد لوحظ أثناء جمع وتحليل المادة النظرية، إذ إن الأمثلة والشواهد كانت متاحة مقارنة بقلتها في "كاد" في حالة الإثبات. ويجدر التنويه هنا بالفرق بين النمطين الخبريين الاسمي والفعلي، فيبين قولنا: كانوا يكذبون، وكانوا كاذبين، فرق دلاليا بلاغيا، يتمثل في دلالة الفعل على التحول والحركة ودلالة الاسم على الثبات (ينظر الجرجاني، ص 114–115). وتكرر هذا النمط الخبري الفعلي بحمل دلالة التفاوت في الحدوث وليس إثباته.

المجموعة الرابعة: الجمل الواقعة في محل نصب حال

الملاحظ من أول نسبتين أن الجملة الفعلية التي وقعت حالاً ونسبتها (29.84%) أكثر استعمالا من الجملة الاسمية والتي نسبتها (13.2%) أي أن عدد الجمل الاسمية كانت في العينة تقريباً نصف الجمل الفعلية التي وقعت حالاً.

ومن خلال المادة النظرية التي لوحظ فيها أن جمهور العلماء ذهبوا إلى اقتران الواو بالجملة الحالية أو بضمير عائد على صاحب الحال، وقد صادقت الأرقام أقوالهم، فجاءت نسبة الأولى (6.7%)، ونسبة الجملة الحالية المرتبطة بضمير (4.9%)، وهذه الأخيرة تعد مرتفعة إذا قورنت بخلو الجملة الاسمية من ضمير، حيث بلغت النسبة (1.08%) وكذلك الأمر في حالة مقارنة ارتباط الجملة الاسمية الحالية المرتبطة بالواو، من تلك التي لم ترتبط بالواو ونسبتها (0.22%) أي أن النسبة تؤول إلى الصفر، وهذا الوصف الأخير ينطبق أيضاً على الجملة الاسمية الواقعة حالاً والتي تخلو من الواو والضمير، حيث بلغت النسبة (0.3%) وبالانتقال إلى الجملة الفعلية نجد أن هناك مسافة بين الجمل الفعلية ذات الفعل الماضي، من تلك التي تكون في الزمن المضارع، فقد احتل هذا الأخير النصيب الأكبر (11.7%) إذا قورن بالجملة الفعلية الحالية ذات الزمن الماضي ونسبتها (8.8%) وفي تفعيل حالات الفعل المضارع فقد بلغت نسبة الفعل المضارع المثبت (3.66%) وذلك إذا قورن بالمضارع المنفي الذي نسبته (0.93%)، وأما المضارع المثبت فقد ذهب عدد من النحاة إلى عدم وجود الواو معه فاكتفوا بالضمير، فكانت النسبة (4.23%)، لكنه إذا كان منفياً (بلم) فلا بد من وجود الواو، وذلك لأن دلالة الزمن قد تغيرت إلى الماضي وكانت النسبة (1.2%) وقد حقق حرف النفي (ما) نسبة (1.5%) وهي بذلك أكثر من تكرار حرف النفي "لا" الذي جاءت نسبته (00.8%).

وفيما يتعلق بالفعل الماضي، فإن وجود حرف التحقيق (قد) مع الفعل الماضي كان واضحاً وذلك لأن نسبته (3. 73%) ذلك إذا قورن بعدم اقترانه بـ(قد) واكتفي بالواو، فكانت نسبة عدم اقترانه بـ(قد) (1.5%). ولا شك أن النحاة قد اشاروا إلى قلة وقوع جملة القسم حالاً. وهذا الزعم أكدته الأرقام حيث بلغت نسبة وقوع جملة القسم، حالاً ما مقداره (0.5%). وبالالتفات إلى وقوع جملة الشرط حالاً، فقد طرحت قاعدتان جملة الشرط المقترنة بالواو ونسبتها (0. 4%)، وتلك التي لم تقترن بالواو وقد آلت نسبتها إلى الصفر. وأما جملة الحال المصدرة بليس المسبوقة بالواو، فقد حققت نسبة (0.22%)، وهي نسبة مقاربة لنسبة جملة الحال المصدرة بليس غير المسبوقة بالواو ونسبتها (0.29%). وأخيراً تم التطرق إلى

قاعدتين حول فتح همزة (ان) وكسرها في صدر الجملة الحالية فقد حققت القاعدة الأولى نسبة أعلى من قاعدة كسر همزة (أن) إذ بلغت (2.58%) مقارنة بقاعدة كسر همزة (ان) في صدر الجملة الحالية.

المجموعة الخامسة: الجملة الواقعة في محل نصب التوكيد

على كثرة الخلاف بين النحويين المتمثل في وقوع الجملة في محل نصب توكيد، وفي المادة النظرية كان بيان للآراء وتعليق عليها، وهو يخلص إلى أن أكثرية العلماء قد ذهبوا إلى عدم وقوع الجملة في محل نصب توكيد، والحقيقة الرقمية قد أكدت قولهم، فالجملة الواقعة في محل نصب توكيد بقاعدتيها: الجملة إذا أتت توكيداً فإنها تكون في اللفظي فقط، والثانية أن تكون جملة التوكيد في محل نصب إذا أكدت جملة في محل نصب، كلا القاعدتين تؤول نسبتاهما إلى الصفر، فمن الأجدى عدم طرح درس الجملة الواقعة في محل نصب توكيد، أو ضمها إلى الجملة المعربة. وثمة تفسير لغياب هذا النمط الجملي، وهو أن الجملة الفعلية الواقعة حالاً في مثل: (جاء زيد يضحك) تعد جملة تابعة توضيحية لما سبقها، فهي لاحقة في ذاتها، ولذا لم تستدع الحاجةُ إلحاقها بلاحقة أخرى، وأما في التوكيد اللفظي في غير ذلك فيغلب أن يكرر الاسم الثاني مؤكِّداً الاسم الأول الذي هو قوام الكلام وليس لاحقاً عليه كقولنا: أحسنت أحسنت، نعم نعم.

المجموعة السادسة: الجملة الواقعة في محل نصب بدل

والامر كذلك ينسحب على الجملة الواقعة في محل نصب بدل، إذ إن النسب آلت إلى الصفر في القاعدة "تأتي جملة البدل في محل نصب إذا حلت محل كلمة هي في محل نصب".

المجموعة السابعة: الجملة الواقعة في محل نصب صفة

لا يخفى في هذه المجموعة أن التركيب الأول (يأتي فعل جملة الصفة مضارعاً) هو الأكثر استعمالاً ونسبته (22. 6%) وإذا كان الفعل ماضياً تكون النسبة (17. 92%). وإذا التفتنا إلى الجملة الاسمية نجد أن شيوعها كان أقل من الجملة الفعلية بزمنها الماضي والحاضر، فنسبة أن تأتي الجملة الخبرية التي تقع صفة من مبتدأ وخبر هي (12. 73%) أي أن هناك ما يقارب (10%) من التفاوت، وأما أن تأتي الجملة الخبرية من فعل وفاعل فكانت النسبة (21. 22%) وتتفق هذه النتيجة مع فكرة أن الجملة الأساسية في العربية هي الجملة الفعلية، وهي الجملة ذات الحضور الأقوى نظرياً، وفي واقع الاستعمال فهي تمثل الجملة النواة، أو التوليدية (ينظر عمايرة، 1987، ص 35)، وأما التركيب المتعلق بارتباط جملة الصفة بضمير مقدر يعود على المنعوت والذي نسبته (18. 39%) قد حل ثانياً. واللافت للنظر أن ما يقارب ستة تراكيب آلت نسبتها إلى الصفر وهي: أن تكون الجملة الإنشائية الاستفهامية صفة معمولة لقول مقدر، والجملة الإنشائية والدعائية صفة لقول مقدر، والجملة الإنشائية صفة معمولة لقول مقدر، وما يتعلق بفعل الصفة الدال على المستقبل، وإذا وقعت الجملة صفة لنكرة لفظاً ومعنى، أو أن تكون جملة الصفة معرفة بأل الجنسية، أو أن ترتبط جملة الصفة بضمير ظاهر وهو يربط الصفة بالموصوف. ومن الملاحظ أن التراكيب السابقة كانت الشواهد شحيحة جداً عليها، وقد دل بعض العلماء عليها بأمثلة مصنوعة.

المجموعة الثامنة: الجملة الواقعة في محل عطف

كانت الغاية من هذه المجموعة الوقوف على الجمل الواقعة في محل عطف على جملة منصوبة، وقد حقق غرض عطف الجمل وهو ربط الجمل ببعضها أعلى نسبة (33. 3%) إذ إنه كان موجوداً في كل الجمل المعطوفة على منصوب وهذه فكرة لا تتحقق إلا بثبات حرف عطف أو حذفه، إلا أن نسبة (33. 3%) تؤكد فكرة أن إثبات حرف العطف كان له النصيب الأكبر، وقد حقق حرف العطف الواو أعلى نسبة (25. 4%) من باقي الحروف، وكانت الإشارة إلى ذلك في المادة النظرية فقد ذهب كثير من العلماء إلى أن (الواو) أهم حروف العطف (وبالنظر إلى ترتيب النحويين لحروف العطف حسب أهميتها نجد أنهم مجموعون على أن (الواو) هي أم حروف العطف، تليها (الفاء) ثم (أم). إلا أن اختلاف في ورود (ثم، بل، لكن، حتى) على الترتيب والأهمية. وقد جاءت هذه الدراسة الإحصائية لتؤكد إجماعهم، وترتب باقي الحروف ترتيباً من الأكثر شيوعاً إلى الأقل شيوعاً). وقد أكدت الأرقام هذه الحقيقة، فبالنظر إلى حرف العطف (الفاء) ونسبته (3. 71%) وحرف العطف (أم) ونسبته (3. 71%) نجد أن هناك فرقاً ومسافة واسعة بينهما وبين (الواو)، وعلى الرغم من ذلك إلا أننا لا نستطيع إهمالهما وذلك لأنهما قد وردا ولهما نسبة تذكر، وذلك إذا قارناهما بأحرف العطف (ثم، بل، لكن، أو، حتى) التي آلت نسبها إلى الصفر.

ترتيب أهم القواعد التي نتجت عن الدراسة الإحصائية، مرتبة من الأكثر شيوعا إلى الأقل شيوعا:

المجموعة الأولى: الجمل الواقعة في محل نصب مفعول به

1- الجملة الواقعة في محل نصب مفعول به لفعل مرادف لفعل القول ونسبته (40. 6%).

2- الجملة الواقعة في محل نصب مفعول به ثان لفعل من أفعال القلوب وكانت النسبة (21. 87%).
3- الجمل الواقعة في محل نصب نزع الخافض والنسبة هي (6. 25%).

المجموعة الثانية: الجملة الواقعة في محل نصب خبر

1- الجملة الفعلية في الزمن المضارع التي تقع خبراً (لكان) ونسبتها تقارب (39%).
2- الجملة الفعلية المضارعة التي تقع خبراً لأخوات كان وحققت نسبة (30. 35%).
3- الجملة الفعلية خبراً لـ(كاد) المنفية ونسبتها (7. 14%).

المجموعة الثالثة: الجمل الواقعة في محل نصب حال

1- الجملة الفعلية التي وقعت حالاً ونسبتها (29. 84%).
2- الجملة الاسمية التي وقعت حالا نسبتها (13. 2%).
3- اقتران الواو بالجملة الحالية الاسمية ونسبتها (6. 7%).
4- اقتران جملة الحال بضمير عائد على صاحب الحال ونسبتها (4. 9%).
5- خلو الجملة الاسمية من ضمير وكانت النسبة (1. 08%).
6- الجملة الاسمية الحالية التي لم ترتبط بالواو والنسبة هي (0. 22%).
7- الجملة الاسمية الواقعة حالاً والتي تخلو من الواو والضمير النسبة (0. 3%).

الجملة الفعلية التي وقعت حالا

1- الجمل الفعلية ذات الفعل المضارع وكانت النسبة (11. 7%).
2- الجملة الفعلية الحالية ذات الزمن الماضي ونسبتها (8. 8%).
3- المضارع المثبت مع عدم وجود الواو ومع وجود الضمير، فكانت النسبة (4. 23%).
4- الفعل المضارع المثبت ومع وجود الواو (3. 66%).
5- الفعل المضارع المنفي الذي نسبته (0. 93%).
6- إذا كان الفعل المضارع منفياً (بلم) فلا بد من وجود الواو، وكانت النسبة (1. 2%).
7- وقد حقق حرف النفي (ما) نسبة (1. 5%).
8- حرف النفي "لا" الذي جاءت نسبته (00. 8%).
9- الفعل الماضي، مع وجود حرف التحقيق (قد) ونسبته (3. 73%).
10- نسبة عدم اقتران الفعل الماضي بـ(قد) ومع وجود الواو (1. 5%).
11- فتح همزة (ان) إذ بلغت النسبة (2. 58%) مقارنة بقاعدة كسر همزة (ان) في صدر الجملة.
12- جملة الحال المصدرة بليس غير المسبوقة بالواو ونسبتها (0. 29%).
13- جملة الحال المصدرة بليس المسبوقة بالواو، فقد حققت نسبة (0. 22%).

المجموعة الرابعة: الجمل الواقعة في محل صفة

1- يأتي فعل جملة الصفة مضارعاً وهو الأكثر استعمالاً ونسبته (22. 6%).
2- وإذا كان الفعل ماضياً تكون النسبة (17. 92%).
3- فنسبة أن تأتي الجملة الخبرية التي تقع صفة من مبتدأ وخبر هي (12. 73%).
4- تأتي الجملة الخبرية من فعل وفاعل وكانت النسبة (21. 22%).
5- ارتباط جملة الصفة بضمير مقدر يعود على المنعوت ونسبته (18. 39%).

المجموعة الخامسة: الجملة الواقعة في محل عطف

1- نسبة (33. 3%) تؤكد فكرة أن إثبات حرف العطف كان له النصيب الأكبر.
2- حقق حرف العطف الواو أعلى نسبة (25. 4%).
3- حرف العطف (الفاء) ونسبته (3. 71%).
4- وحرف العطف (أم) ونسبته (3. 71%).
5- أحرف العطف (ثم، بل، لكن، أو، حتى) آلت نسبها إلى الصفر.

الخاتمة

من أظهر النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة:

- قدمت صورة تفصيلية لقواعد درس الجمل التي لها محل من الإعراب من كتب التراث النحوي.
- قدمت صورة تفصيلية لقواعد درس الجمل التي لها محل من الإعراب من نصوص الشعر العربي القديم، وقد وازنت الدراسة إحصائيا بيت واقع الاستعمال والمادة النظرية. حيث بينت الدراسة أي القواعد الأكثر شيوعا إلى أن تصل إلى القواعد غير المستخدمة.

وقد أشير إلى أهم القواعد التي يمكن تقديمها للمتعلم ليتمكن من تطبيقها في الواقع، وترشد المعلم في تدريس أكثر هذه القواعد شيوعا، لا أن يثقل كاهل المتعلم بقواعد لا استخدام

لها في الاستخدام العملي.

وتوصي هذه الدراسة بالمُضي في عمل دراسات إحصائية حاسوبية تتناول موضوعات اللغة العربية من: نحوها، وصرفها، وبلاغتها، بهدف تقديمها للناشئة والمتعلمين، وذلك بإهمال القواعد غير المستخدمة، أو التي حققت نسبا قليلة في مدى شيوعها، وتقديم القواعد الأكثر انتشارا وفق ما تقتضيه مستوياتهم.

ولا شك أن عملا كهذا، في صورته الشاملة، يحتاج إلى جهد مؤسسي، وليس جهدا فرديا، وذلك بالقيام بإجراءات مسحية لكل ما هو عملي في الدرس اللغوي.

المراجع

أولا: المصادر

القرآن الكريم.

الأزهري، خ.، 2000، شرح التصريح على التوضيح، (ط1)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية.

الأشموني، ج.، 1955، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ط1)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

الأعشى، م. ديوانه، (دون ط)، بيروت، دار صادر.

الأنباري، ع.، 1993، الإنصاف في مسائل الخلاف، (دون ط)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.

الأندلسي، م. تفسير البحر المحيط، (ط2)، دار الفكر.

الأندلسي، م. تفسير النهر الماد، (ط2)، دار الفكر.

جني، ع . الخصائص، دون ط، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى.

السراج، م.، 1985، الأصول في النحو، (ط1)، تحقيق عبد الحسين الفتيلي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

عصفور، ع.، 1998، المقرب ومعه مثل المقرب، (ط1)، تحقيق عادل أحمد وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية.

عقيل، ب.، شرح ابن عقيل، (ط6)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

مالك، م.، 2001، شرح التسهيل، (ط1)، تحقيق محمد عبد القادر وطارق فتحي السيد، بيروت دار الكتب العلمية.

الناظم، محمد بن جمال الدين (ت 686هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، (ط1)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت (2000).

هشام، عبد الله بن يوسف (ت 761هـ)، مغني اللبيب، (دون ط)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

هشام، م.، 1979، أوضح المسالك، (ط5)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل.

يعيش، م. شرح المفصل، (دون ط)، بيروت، عالم الكتب.

الحلبي، س. الدر المصون، تحقيق أحمد الخراط، دمشق، دار القلم.

الخطفي، ج.، 1999، ديوانه، (دون ط)، بيروت، مؤسسة الأعلمي.

الذبياني، ز. ديوانه، (دون ط)، بيروت، دار صادر.

الرضي، م.، 1993، شرح كافية ابن الحاجب، (ط1)، تحقيق: حسن الحفظي، السعودية، وزارة التعليم العالي.

الزجاجي، ع. 1985، الجمل في النحو، (ط2)، تحقيق: علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الزمخشري، م. المفصل في علم العربية، (ط2)، بيروت، دار الجيل.

سيبويه، ع. الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب.

السيوطي، ع.، 2001، الأشباه والنظائر، (ط1)، وضع حواشيه تغريد الشيخ، بيروت، دار الكتب العلمية.

السيوطي، ع.، 1975، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (دون ط)، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت، دار البحوث العلمية.

الشاطبي، إ. المقاصد الشافية، (دون ط)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرون، مكة، معهد البحوث العلمية، مكة.

العكبري، ع.، 1961، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب، (ط1)، تحقيق: إبراهيم عوض، القاهرة، دار الحديث.

القالي، إ.، 2002، الأمالي، دون ط، بيروت، دار الكتب العلمية.

المالقي، أ.، 1985، رصف المباني، (ط2)، تحقيق: أحمد الخراط، بيروت، دار القلم.

المبرد، م. المقتضب، (دون ط)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.

المرادي، ح.، 1973، الجنى الداني، (ط1)، تحقيق: فخر الدين قباوة والأستاذ محمد فاضل، حلب، المكتبة العربية.

ثانيا: المراجع

قباوة، ف.، 1972، إعراب الجمل وأشباه الجمل، حلب، دار الأصمعي.
عمايرة، خ.، 1987، في التحليل اللغوي، الأردن، مكتبة المنار.
عُضيمة، م.، 2004، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة دار الحديث.
عبد الجليل، ح. إعراب النص دراسة في إعراب الجمل التي لها محل من الإعراب، القاهرة، دار الآفاق العربية.
السامرائي، ف.، 1998، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، المجمع العلمي.
الجرجاني، ع. دلائل الإعجاز، طبعة المراغي، دون ت.

Applications about Statistical Lingual Approach Sentences as an Examples

*Mohammad I. Amayreh**

ABSTRACT

This study aims to balance between the sentences that come in a nominative, accusative or genitive position, as seen in old grammar books and as they are represented in ancient Arabic poetry. How much does this conform with or differ from the theory that was created by Arab grammarians and actual use of these grammatical rules.

- Is there a big difference these days between the original grammatical rules and the way they are used?
- How do you organize by importance these types of sentences?
- Which grammatical rules are commonly used often and which are used seldom?
- The Purpose of this study is to reorganize what grammarians have only described in order to analyze and break down the grammar related to this subject.

The material here was limited to sentences that come in an accusative position, so the study isn't too broad. The material was made up of Arabic poetry texts (from 150 (Before Hijra) – 150 Hijri) and comprises of around 5000 poetry verses.

Keywords: Sentences and Grammatical Rules, Satistical Approach.

* King's Academy, Madaba, Jordan. Received on 6/1/2015 and Accepted for Publication on 8/2/2015.